وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية بواسطة النسب والمؤشرات المالية

دراسة حالة – الديوان الوطني للتطهير (2016-2019) ONA - سعيدة

من إعداد الطالبتين :

- قندوسي عائشة فاطمة الزهراء

- لخضاري سامية

تحت إشراف الدكتورة:

- نزعي فاطيمة الزهراء

نوقشت وأجريت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور:	**مهدي عمر**	**رئيسا**
الدكتورة:	**نزعي فاطيمة الزهراء**	**مشرفا**
الدكتور:	**الهاشمي الطيب**	**ممتحنا**

السنة الجامعية : 2019/ 2020

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من اقترب رضاهما برضا الله عز و جل فرسما لي طريق الحياة في حنان و حنين "والديا"

إلى من كلله الله بالوقار ،إلى من علمني العطاء بدون انتظار ، إلى من أحمل إسمه بكل افتخار، إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله و جعل مثواه الجنة .

إلى مدرسة أخلاقي و مرجعي و سند كتفي إلى التي علمتني معنى الصبر و النضال للوصول إلى مبتغاي،إلى نبع الحنان أمي الغالية حفظها الله .

إلى إخوتي و أخواتي و إلى جميع عائلة "قندوسي"

إلى زميلتي التي تقاسمت معها تعب هذا المشوار الدراسي "سامية"

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة

إلى كل الأساتذة الغاليين

عائشة

الشكر و التقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحننا العلم والمعرفة والقدرة على إتمام الجهد المتواضع، ونخصص جزيل الشكر و العرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى كل من وقف على المنابر و أعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الاساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتورة " نزعي فاطيمة الزهراء " التي تفضلت بإشراف على هذا البحث فجزاها الله عنا كل خير و لها منا كل التقدير و الاحترام

كما أخص بالشكر الجزيل إلى كل عمال وعاملات الديوان الوطني للتطهير وعلى رأسهم المقتصد السيد "مرين مصطفى".

و في الأخير نتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة لقبولها مناقشة مذكرة التخرج الخاصة بنا.

الإهداء

أهدي هذ العامل إلى كافة عائلتي الذين وقفوا إلى جانبي طيلة المشوار الدراسي

إلى رفيقة دربي التي لم تبخل علي بدعواتها

أمي الغالية يحفظها الله

إلى أبي العالي يحفظه الله

إلى جدي * بوقطب خليفة* رحمه الله وأسكنه الله فسيح جنانه

وإلى كل من ساهم في هذا البحث

سامية

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية باستعمال النسب و المؤشرات المالية، و على هذا الأساس تم اختيار الديوان الوطني للتطهير بسعيدة خلال الفترة بين (2016-2019) ولتحقيق أهداف هذه الدراسة و الإجابة على الإشكالية الرئيسية لها اعتمدنا على جمع المعلومات حول تقييم الأداء المالي و الأساليب المستخدمة في عملية تقييم الأداء .

حيث يعبر تقييم الأداء المالي على مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الجيد للموارد المتاحة لديها وبذلك قمنا بإجراء فحص وتشخيص حالة المؤسسة بدراسة و تحليل وضعيتها المالية باستعمال أدوات التحليل المالي والمتمثلة في النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي ، حيث تم الاعتماد في ذلك على القوائم المالية من الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج للمؤسسة ، و خلصت هذه الدراسة إلى النتائج المهمة التالية :

- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية بالغة الأهمية لمعرفة مدى تحقق النتائج وفق الأهداف المسطرة، كما تساعد هذه العملية على معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها.
- و من خلال ما استخلصناه في الجانب التطبيقي للديوان الوطني للتطهير و جدنا أنّه يشهد وضعية مالية سيئة كانت متتالية لأربع سنوات عدا بعض المؤشرات التي شهدت تحسنا ملحوظا في سنة 2018 ، غير أنه لا يحقق توازن مالي و هيكلي و يواجه نقصا في السيولة كما يعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي مقارنة بالتمويل الداخلي.
- **<u>الكلمات المفتاحية :</u>**

تقييم الأداء المالي ، القوائم المالية ، النسب المالية ، مؤشرات التوازن المالي .

Abstract :

This stady deals with the subject of evaluating the financial performance of an economic institution using ration and financial indicators . on this basis , the National Office of Disinfection in saida was chosen during the period (2016-2019) to achieve the objectives of this study and answer to its main problem , we relied on collecting information about assessing financial performance and methods Used in the performance appraisal process .

Where the evaluation of financial perfarmance reflects the extent of the institution is ability to make good use of the resources available to it , and thus we conducted an examination and diagnosis of the status of the institution by studying and analysis tools represented in financial ratios and indicators of financial balance ,as this relies on the lists financial from the financial budget and the table of accounts of the results of the bureau ,and this study concluded with the following important results :

- The process of evaluating the financial performance of the institution is a very important process to know the extent of achieving results according to the established objectives, and this process also helps to know the weaknesses to avoid them and the strengths to enhance them .
- And through what we have concluded on the practical side of OND , we found that its witnessing a bad financial situation that was consecutive for four years ,except for some indicators that witnessed a remarkable improvement in 2018 , but it does not achieve the necessary financial and structural balance and faces a shortage of liquidity as it relies heavily on funding external compared to internal financing :, need for financing and liquidity.

Key words: the evaluation of financial performance , Financial statments , fiscal balance indicators, financial ratios,

الفهرس

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

كلمة شكر

الإهداء

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

الملخص

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول :مفاهيم الأساسية حول التقييم الأداء المالي.

تمهيد الفصل الأول **7**

المبحث الأول: عموميات حول التقييم الأداء المالي.....**8**

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي ومكوناته.....**8**

1.مفهوم الأداء المالي ومكوناته.....**8**

2.مفهوم التقييم الأداء المالي.....**11**

المطلب الثاني : أنواع وأهمية التقييم الأداء المالي.....**12**

1.أنواع التقييم الأداء المالي.....**12**

2.أهمية التقييم الأداء المالي.....**13**

المطلب الثالث: الأهداف ومصادر التقييم الأداء المالي.....**14**

1.الأهداف التقييم الأداء المالي **14**

2. مصادر التقييم الأداء المالي.....**15**

المبحث الثاني: دور التقييم الأداء المالي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.....18
المطلب الأول: خصائص وشروط التقييم الجيد للأداء المالي.....18
1.خصائص التقييم الأداء المالي.....**18**
2.شروط التقييم الجيد للأداء المالي.....**19**
المطلب الثاني: قواعد ومراحل التقييم الأداء المالي.....20
1.قواعد التقييم الأداء المالي.....**20**
2.مراحل التقييم الأداء المالي.....**23**
المطلب الثالث: معوقات التقييم الأداء المالي وأهداف المؤسسة من التقييم 25
1.معوقات التقييم الأداء المالي.....**26**
2.أهداف المؤسسة المالية للمؤسسة في تقييم أدائها.....**27**
خاتمة الفصل **29**

الفصل الثاني: الإطار النظري لمؤشرات ونسب التقييم الأداء المالي.

تمهيد الفصل الثاني.....**31**
المبحث الأول :عموميات حول التوازن المالي.....32
المطلب الأول :ماهية التوازن المالي.....32
1.تعريف التوازن المالي.....**32**
المطلب الثاني: مبدأ التوازن المالي.....33
المبحث الثاني: البيانات المستخدمة في التقييم الأداء المالي.....34
المطلب الأول :إعداد الميزانية المالية 34
1.الميزانية المالية وكيفية إعدادها.....**35**
2. الميزانية المختصرة وكيفية إعدادها.....**36**
المطلب الثاني: جدول الحسابات النتائج.....37
1.مفهوم جدول الحسابات النتائج.....**37**

2.أصناف الجدول الحسابات النتائج.....**37**

المطلب الثالث: جدول التدفقات الخزينة.....43

1.مفهوم جدول التدفقات الخزينة.....**43**

2.طرق إعداد جدول التدفقات النقدية.....**43**

خاتمة الفصل **49**

الفصل الثالث : المؤشرات والنسب المالية المساعدة في تقييم الأداء المالي.

تمهيد الفصل الثالث.....**51**

المبحث الأول: عموميات حول النسب المالية.....52

المطلب الأول: مفهوم النسب المالية.....52

1.تعريف النسب المالية.....**52**

المطلب الثاني: أهمية النسب المالية وتصنيفاتها.....53

1.أهمية النسب المالية.....**53**

2. تصنيفات النسب المالية.....**53**

المطلب الثالث: مزايا وعيوب النسب المالية.....55

1.مزاياااستخدام النسب المالية.....**55**

2.عيوب استخدام النسب المالية.....**55**

المبحث الثاني: المؤشرات و النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي.....56

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.....56

1.تعريف رأس مال العامل **56**

2.احتياج رأس مال العامل.....**59**

3.الخزينة الصافية.....**61**

المطلب الثاني :أنواع النسب المالية مستخدمة في تقييم الأداء المالي.....63.

1.نسب السيولة والتمويل.....**63**

2.نسب توازن الهيكل التمويلي ونسب الربحية.....**66**

3.نسب السوق و النشاط.....**71**

خاتمة الفصل **74**

الفصل الرابع: تقييم الأداء المالي دراسة حالة الديوان الوطني للتطهير(وحدة سعيدة).

تمهيد الفصل الرابع.....**76**

المبحث الأول: عرض عام للديوان الوطني للتطهير للولاية سعيدة.....77

المطلب الأول: نظرة عامة حول الديوان الوطني للتطهير.....77

1.تعريف الديوان الوطني للتطهير(المؤسسة الأم).....**77**

2. مهام الديوان الوطني للتطهير.....**77**

3. تنظيم الديوان الوطني للتطهير **78**

المطلب الثاني: عموميات حول الديوان الوطني للتطهير.....78

1.تعريف الديوان الوطني للتطهير لولاية سعيدة.....**78**

2.هيكل التنظيمي للديوان الوطني للتطهير لولاية سعيدة..... **79**

المبحث الثاني: أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.....80

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية المختصرة للسنوات(2016-2019) 80

1.جانب الأصول للميزانية المختصرة.....**81**

2. جانب الخصوم للميزانية المختصرة.....**83**

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للديوان.....85

1.تقييم أداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....**85**

2.تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية الخاصة بالميزانية.....**90**

3.تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية الخاصة بجدول الحسابات النتائج.....**95**

خاتمة الفصل **100**

خاتمة عامة.....102

قائمة المراجع.....106

قائمة الملاحق.

قائمة الأشكال والجداول و الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مصادر معلومات تقييم الأداء المالي	16
(2-1)	قواعد تقييم الأداء المالي	20
(3-1)	مراحل تقييم الأداء المالي	23
(1-2)	ملخص جدول حسابات النتائج	41
(2-2)	الطريقة المباشرة وغير المباشرة لجدول التدفقات النقدية	46
(1-3)	تصنيفات النسب المالية حسب (Besley & Brigham)	54
(2-3)	التحليل المالي و أنواع النسب المالية	54
(1-4)	الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للتطهير "وحدة سعيدة "	79
(2-4)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة للديوان الوطني للتطهير جانب الأصول خلال الفترة (2016-2019)	82
(3-4)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة للديوان الوطني للتطهير جانب الخصوم خلال الفترة (2016-2019)	84
(4-4)	التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة	89
(5-4)	التمثيل البياني لرأس مال العامل الصافي، احتياج رأس مال العامل و الخزينة	89

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	الميزانية المالية للمؤسسة الاقتصادية	35
(2-2)	عناصر الميزانية المالية المختصرة	37
(3-2)	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	38
(4-2)	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	39
(5-2)	سير جدول حسابات النتائج و فق النظام المحاسبي المالي	40
(6-2)	أهم النسب من الجدول الحسابات النتائج	42
(7-2)	جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة	44
(8-2)	جدول التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة	45
(1-3)	رأس مال العامل من أعلى الميزانية	57
(2-3)	رأس مال العامل من أسفل الميزانية	57
(1-4)	جانب الأصول للميزانية المختصرة للسنوات 2016-2017-2018-2019	81
(2-4)	جانب الخصوم للميزانية المختصرة للسنوات 2016-2017-2018- 2019	83
(3-4)	مؤشرات التوازن المالي	85
(4-4)	نسب التمويل والاستقلالية المالية	90
(5-4)	نسب السيولة	92
(6-4)	نسب النشاط	93
(7-4)	نسب قائمة الدخل	95

قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق
01	الميزانيات المالية للسنوات(2016-2017-2018-2019)
02	حسابات النتائج حسب الطبيعة للسنوات (2016-2017-2018-2019)
03	حسابات النتائج حسب الوظيفة للسنوات(2016-2017-2018-2019)

مقدمـــة عامـة

مقدمة عامة

أدى التزايد في حدة المنافسة العلمية و التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات الى تطوير أنظمة الحديثة و استعمال أساليب و تقنيات متقدمة من أجل تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية و الرقي بها .

يعتبر الأداء المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية صورتها في بيئة أعمالها و هو ترجمة لأهدافها وغاياتها، و لتحسين صورتها وجب على المؤسسة الاقتصادية دوما العمل على تحسين أدائها المالي والقيام بعملية تقييمه من حين إلى آخر. و للقيام بهذه العملية لابد من توفير مقومات جيدة و عوامل وأسباب تهيئ له رصانة البناء ، فإنه لا يمكن أن ينجح ما لم يستند الى قاعدة من المعلومات و البيانات التي تستلزمها عملية تقييم الأداء المالي . حيث لابد من خضوع تلك البيانات للفحص و التدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، و بيان جوانب القوة و جوانب الضعف.

يعد تقييم الأداء المالي عملية إدارية مستمرة تقاس من خلالها كفاءة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و مدى جودة استخدامها لمواردها وتحقيق أهدافها، كما تعد هذه العملية أساس لإعادة النظر بالأهداف والمؤشرات و المعايير التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية.

لتقييم أداء أي مؤسسة يواجه المحللين إشكالية اختيار أو انتقاء المعايير و المؤشرات، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير و المؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

- **الإشكالية العامة:**

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف تساهم المؤشرات و النسب المالية في تقييم الأداء المالي للديوان الوطني للتطهير لولاية سعيدة؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية عدّة إشكاليات الفرعية تتمثل فيما يلي :

- ماذا نعني بالتقييم الأداء المالي وماهي لأهدافه ؟
- ما هي البيانات وأهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي ؟

- **الفرضيات :**

للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية :

✓ تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يبين مدى قدرتها على تحقيق نتائج تتطابق مع الأهداف المرسومة. ويمنح فرص للتحقق من حسن استخدامها لمواردها ومعرفة نقاط قوتها ونقاط ضعفها .

✓ يمكن للمؤسسة الاعتماد على المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بالتحليل المالي من خلال تحليل بعض البيانات المالية مثل الميزانية وجدول الحسابات من أجل تقييم أدائها المالي .

- **أسباب اختيار الموضوع:**

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، وإنما كان نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية، حيث تتمثل **الاعتبارات الموضوعية** فيما يأتي :

-أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية .

-محاولة إثراء المكتبة بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري .

- قلة المواضيع التي تدرس نفس الموضوع.
- أما عن **المبررات الذاتية** فهي كما يلي:

الرغبة الشخصية في التعرف و الإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها إضافة إلى تخصصنا الجامعي (مالية و بنوك) الذي يتطلب ذلك .

- **أهداف الدراسة:**

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- التعرف على القوائم المالية و أهم النسب المالية المستوحاة منها و كيفية توظيف المحتوى المعلوماتي لجدول حسابات النتائج و الميزانية المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة اقتصادية .
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للديوان الوطني للتطهير بسعيدة .

- **أهمية البحث :**

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة، فهو يبين لهم أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على

أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تقيم الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها، ونقاط الضعف لمعالجتها.

- **حدود الدراسة :**

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

الحـــدود المكانيـــة: اقتصـرت هـذه الدراسـة علـى الـديوان الـوطني للتطهيـر –وحـدة سـعيدة– .

الحدود الزمانية : البيانات المالية للديوان الوطني للتطهير –وحدة سعيدة– للفترة من (2016–2019)

- **المنهج المستخدم في الدراسة :**

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده وللإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية ، إضافة لمنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي الذي يمكننا من تطبيق الجانب النظري على هذا الجانب في تقييم الأداء المالي، مختارين بذلك الديوان الوطني للتطهير ONA.

- **صعوبات البحث :**

أثناء معالجتنا لهذا الموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات، منها ما هو متعلق بالجانب النظري و منها ما هو متعلق بالجانب الميداني، و نشير إلى بعض منها كما يلي :

– معظم كتب و مراجع شرقية، و هي لا تتناسب مع دراسة الحالة الجزائرية نظرا لبعض الاختلافات في الأنظمة.

- صعوبة الحصول على المراجع في الجامعات بسبب غلق المكتبات نظرا للظروف الصحية الحالية .
- عدم تمكننا من الحصول على معلومات كافية حول الديوان الوطني للتطهير.

- **الدراسات السابقة:**

1- **بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ (2005–2008) ،مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة ، –جامعة بومرداس – 2009**، عالج الباحث خلال هذه الدراسة الاشكالية التالية : **إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات ؟** تهدف هذه الدراسة الى محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة لوضعية هذه المؤسسة ،كما توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية : – تستخدم المؤسسات الجزائرية القوائم المالية وجدول حسابات النتائج حسب مخطط

المحاسبي الوطني ،كما يسمح النظام المحاسبي المالي بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية ، و أيضا تطبيق معايير المحاسبة الدولية تزيد من درجة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية.

2- **عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم :دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر،2002** ، عالج الباحث خلال هذه الدراسة الإشكالية التالية : **ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟** تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف المحددة مسبقا من جهة وقياس كفاءة الوحدة في استخدام مواردها من جهة أخرى و يرى أن الاجراءات الجديدة لهذه العملية تقدم مجموعة من الفوائد من شأنها أن تحسن من تسيير المؤسسة.

كما توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :أن الأداء في المؤسسة الاقتصادية يتأثر بمجموعة من المتغيرات منها ما هي خاضعة نسبيا لتحكم المؤسسة و أخرى غير خاضعة لتحكمها، كما تتمثل عملية تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية كل فترة من الزمن.

3- مشعل جهز المطيري، تحليل و تقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط ،2011، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك مؤسسة البترول الكويتية للآليات و الأساليب المناسبة في أدائها المالي التي تؤهلها للقيام بواجبها، إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود علاقة بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في المؤسسة وبين الأداء المالي. كما أن هناك علاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في المؤسسة. إضافة إلى وجود علاقة بين التحديث والتطوير التكنولوجي وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

- **هيكل الدراسة :**

من أجل الإجابة على الاشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية و لإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول ، ثلاث فصول للجانب النظري و فصل للجانب التطبيقي حيث يعالج في :

– **الفصل الأول** :مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي حيث تضمن هذا الفصل مبحثين تطرقنا فيهما الى عموميات حول تقييم الأداء المالي، دور عملية تقييم الأداء المالي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة على التوالي .

– **الفصل الثاني:** بعنوان البيانات المستعملة في تقييم الأداء المالي تضمن هذا الفصل مبحثين تطرقنا فيهما إلى مفهوم التوازن المالي و مبادئه ، القوائم المالية و كيفية إعدادها (الميزانية ، جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة).

– **الفصل الثالث** : بعنوان المؤشرات و النسب المالية المساعدة في تقييم الأداء المالي تضمن أيضا مبحثين تطرقنا فيهما إلى مفهوم النسب المالية و أهميتها و تصنيفاتها وحدود استخدامها ، أهم المؤشرات والنسب المالية المعمول فيها في تقييم الأداء المالي (نسب السيولة ، الرفع المالي ، الربحية ، النشاط ، التمويل).

– **الفصل الرابع** : يخص الجانب التطبيقي بعنوان تقييم الأداء المالي للديوان الوطني للتطهير تضمن أيضا مبحثين تطرقنا فيهما إلى: تقديم للديوان الوطني للتطهير لولاية سعيدة ، وأهمية التحليل المالي للمؤسسة محل الدراسة للسنوات (2016–2019).

الفصل الأول:
مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر الربح من أهم الأهداف التي ترجو المؤسسة أن تحققه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة أنواعها لا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، فلا يمكن لهذه الأخيرة معرفة ما حققته من نتائج وما ضاع عنها من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلاّ عن طريق تقييم الأداء وخاصة تقييم الأداء المالي .

وللاطلاع أكثر على تقييم الأداء المالي تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: عموميات حول تقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: دور عملية تقييم الأداء المالي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.

المبحث الأول: عموميات حول تقييم الأداء المالي

يحتل موضوع تقييم الأداء أهمية كبرى للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، ويهدف تقييم الأداء في المؤسسات إلى قياس مدى كفاءة استخدامها الموارد المتاحة لديها . وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي و مكوناته وأهميته وأنواعه وأهداف تقييم الأداء المالي، وكذلك مصادر معلومات تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي و مكوناته.

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي يجب التعرف على الأداء المالي و مكوناته.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي ومكوناته.

هناك عدة تعاريف للأداء المالي سوف نتطرق الى بعضها فيما يلي :

1-1-مفهوم الأداء المالي:

يعد الأداء المالي من الجوانب الهامة في تقييم أداء المؤسسات عموما ، و تزداد تلك الأهمية من فكرة غياب مفهوم تام للأداء المالي و محدداته ، فكل طرف يفسره بما يخدم مصالحه ،فالمساهم يسعى لتعظيم ثروته فيما تهدف المؤسسة الى الاستمرار والبقاء، و الموظف يعزف على وتر رفع الأجور و الحوافز، و الجهاز الحكومي يهدف الى انماء حصيلة الضرائب ، و المجتمع يود و ينتظر الرخاء الاقتصادي و رفاهية الأفراد و تحقيق العدالة الاجتماعية ،كما يعد استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب و الباحثين و المديرين في عمليات تقييم الأداء في مختلف المؤسسات.[1]

وبالتالي يمكننا تعريف الأداء المالي على أنه:

* عملية تهدف الى قياس نشاط مؤدى ، و الوقوف على حقيقة نتائجه ، و من ثم بيان ما إذا كان النشاط متفق في نتائجه مع الأهداف التي سعى لتحقيقها ، و ما إذا كان أسلوب هذا النشاط ووسائل تحقيق نتائجه تمثل أفضل و أكفأ ما أمكن اتباعه لتحقيق تلك النتائج و الأهداف.[2]

---

1 الدكتور نذير نصر الدين و شملال أيوب ،مداخلة بعنوان لوحة القيادة كأداء لتقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية ، المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع ، جامعة البليدة، 2،25أفريل 2017،ص41

2 مشعل جهز المطيري ،تحليل وتقييم الأداء الماي لمؤسسة البترول الكويتية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ،2011 ،ص19.

ويعرف أيضا على أنه :" تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات ، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة".[1]

الأداء المالي حسب SERGE EVRAERT بتسليط الضوء على العوامل التالية:[2]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية ؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة ؛

من خلال هذه التعاريف يمكننا تعريف الأداء المالي على أنه " قدرة المؤسسة على استغلال جميع الموارد المتاحة لها استغلال أمثل لتحقيق الأهداف المرجوة و المسطرة". [3]

و يعرفه أيضا محمود الخطيب :" بأنه المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث إنَّه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم."[4]

1-2-مكونات الأداء :

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هما الفعالية و الكفاءة والانتاجية ، أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل و تسيرهما بشكل جيد ، و عليه سنتطرق لمفهوم هذه العوامل:

---

1 بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات(2005-2008) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص: مالية مؤسسة ، جامعة بومرداس ، سنة 2009،ص 76.

2 . **SERGE EVAERT** ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINACIERS, Méthodes et cas ,eyrolles paris, 1992, chap9,p287

3 الدكتور بن نذير نصر الدين، مرجع سابق ذكره ، ص5.

4 محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان(الأردن)،سنة 2010 ،ص45.

1-**الفعالية** :يرى الباحثون في علم التسيير الى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة ، و تعتبر الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الاهداف المسطرة ، مما يدل على المقارنة بين عنصريين و هما الأهداف المخططة التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها و الأهداف المنجزة فعلا ونقصد بالفعالية مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها .[1]

و تقاس الفعالية بالنسبة التالية:

الفعالية = Rp/Rm

حيث :Rm قيمة المخرجات الفعلية . Rp: قيمة المخرجات المتوقعة.[2]

2- **الكفاءة:** ويشير هذا المعيار الى حسن استخدام الموارد المتاحة (موظفين ، مال ، وقت) أفضل استخدام ، وتتضمن قياس التكلفة لكل وحدة من المخرجات ، و تقاس الكفاءة بالعلاقة التالية :[3]

الكفاءة = Mr/Rm

حيث: Rm: المخرجات

Mr: المدخلات.

3-**الإنتاجية** : تعتبر الانتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات الى مخرجات و بالتالي هي تعبر عن كمية الانتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.

وتعرف أيضا بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها وهي تستعمل لتباين مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المحققة .[4]

1 الهام يحياوي ، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الانتاجي الصناعية الجزائرية ، دراسة ميدانية بشركة الاسمنت (عين التوتة) باتنة ، مجلة الباحث ، عدد الخامس ،ورقلة ،2007،ص46

[2] الدكتور مصطفى يوسف ،ادارة الأداء ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ، سنة 2018،ص 23.

[3] محمد فدرى حسن ، ادارة الأداء المتميز ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية(مصر) ،2015 ، ص40.

[4] ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية ،دار المحمدية ،بدون سنة النشر ،الجزائر ، ص6.

الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي.

2-1 التقييم لغة: ورد في قاموس (المختار من صحاح اللغة) تعريف التقييم (قيم الشيء أي أعطاه القيمة التي يستحقها و قوم الشيء أي جعله مستقيما).[1]

والتقييم بمعناه المبسط هو "تقدير موقف ما في ضوء دراسة مدى تحقيق هذا الموقف أو المجال لهدف محدد، والتقييم عادة يتم في اتجاهين: الأول تقييم الشيء محل التقييم و الثاني الهدف من التقييم "[2]

2-2-تقييم الأداء :هو دراسة و تحليل جوانب القوة و الضعف التي تكتنف انجاز الانشطة سواء على مستوى الفرد أو المنظمة أو أي جزء من أجزائها .[3]

و يعرف أيضا على أنه :"مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور وغالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة"[4]

كما يعرف ايضا على انه "مرحلة من مراحل العملية الادارية التي تبدأ بتحديد الأهداف ،ثم وضع خطة التنفيذ ،بهدف تقييم كفاية و فعالية تحقيق الأهداف "[5]

2-3-تعريف تقييم الأداء المالي: يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكما «jugement» ذو قيمة "Valeur" حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة). أي تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير

---

[1] الدكتور عبدالله حسن جواد ،إدارة و تقييم الأداء ،الطبعة الأولى ،الجنادرية للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ،2018 ،ص9

[2] الدكتور محمد قدرى حسن ،ادارة الاداء المتميز ، مرجع سابق ذكره ، ص 171.

[3] الدكتور محمد عبد السلام ، الاسس العلمية الحديثة في تنظيم و إدارة الأعمال ، الجزء الثاني ،الطبعة الأولى ،دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،2013 ، ص 226.

[4] عادل عشي ،الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :قياس و تقييم –دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة (2000-2002) ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2002 ، ص 27

[5] الدكتور محمد قدرى حسن ، ادارة الاداء المتميز ، مرجع سابق ذكره ،ص 171

محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.[1]

و يعرف أيضا تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية بأنه "مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة و كفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني و التسويقي والتخطيطي...الخ، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثلية عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها".[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف تقييم الأداء المالي بأنه:" فحص وتحليل سياسات الإدارة عن طريق مجموعة الإجراءات والوسائل المناسبة بهدف تقييم أداء المؤسسة موضع الدراسة باستخدام المؤشرات المالية تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الصحيحة الملائمة بما يضمن تطابق الأداء مع ما هو مخطط له ."[3]

المطلب الثاني: أنواع و أهمية تقييم الأداء المالي

بعد تناول تقييم الأداء المالي و إيضاح معناه ومكوناته سوف نتطرق الآن إلى أنواعه وأهميته ونذكر كل منهما فيما يلي :

الفرع الأول: أنواع تقييم الأداء[4]:

نجد أنه هناك عدة أنواع لتقييم الأداء أهمها:

1. **تقييم الأداء المخطط** : و نعني به تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من خلال مدى تحقيقها للأهداف المخططة، و ذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء المخطط مع المؤشرات الفعلية على وفق مدات زمنية محددة ،إذ تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة

[1] دادن عبد الغني ،قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإرساء المبكر باستعمال المحاكاة المالية –حالتي بورصتي الجزائر و باريس– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2007،ص35.

[2] .الدكتور مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان (الاردن) ،2007، ص 31

[3] توفيق سميح محمدالاغوات ،دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، الرسالة مقدمة لاستكمال المتطلبات للحصول على درجة عليا في الماجستير في المحاسبة ،جامعة الإسراء، عمان (الاردن) ،2015،ص39.

[4] الدكتور نصر حمود مزنان فهد ، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان (الاردن)، 2009 ،ص 27-28.

الاقتصادية و توضيح الانحرافات و الأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات و المعالجات اللازمة لها.

2. **تقييم الأداء الفعلي** :و يراد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها و البشرية و ذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الأخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت ، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعينة و دراسة تطورها عبر مدة محددة خلال السنة ،و في ضوء ما تكشفه المؤشرات و النسب التحليلية المعتمدة في الوحدة الاقتصادية ، و يقتضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في الوحدة الاقتصادية ،اضافة الى مقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية المماثلة من نتائج خلال السنة المالية المعينة و السنوات السابقة أيضا .
3. **تقييم الأداء المعياري أو القياسي:** و نعني به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية أو النتائج المعيارية التي وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا . و عادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الامكانيات و القدرات للوحدة الاقتصادية و الوحدات المشابهة في الداخل و الخارج .
4. **تقييم الأداء العام أو الشامل:** و يقصد بهذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية و استخدام جميع المؤشرات المخططة و الفعلية و المعيارية في عملية القياس و التقييم ، و التمييز بين أهمية نشاط و آخر عن طريق اعطاء أوزان لأنشطة الوحدة و كل وزن يشير الى مستوى الربحية لكل نوع من أنواع النشاط.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء

إن تقييم الأداء له أهمية كبيرة و لعل أهمها الآتي:

- ✓ تقييم الأداء يوضح الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في المؤسسة الاقتصادية .[1]
- ✓ يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، و ذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانيا في المؤسسة من مدة الى أخرى ،و مكانيا بالمؤسسات المماثلة الأخرى .

[1] علي خلف عبدالله ،وليد ناجي الحيالي ،التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات ،الطبعة الاولى مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان (الاردن) ،2015 ،ص102.

- ✓ تساعد عملية تقييم الأداء في الافصاح عن درجة المواءمة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية .
- ✓ يبين تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قدرة المؤسسة على تنفيذ ما هو مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات و اقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المؤسسة بمواصلة البقاء و الاستمرار في العمل .[1]
- ✓ و على المستوى المالي ، فإن تقييم الأداء ينصب على التأكد من توفر السيولة و مستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار و التمويل و ما يصاحبهما من مخاطر، بالإضافة الى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمنشأة.
- ✓ و على مستوى العمليات ،يؤدي تقييم الأداء إلى إجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على سائر عملياتها الإنتاجية و الوقوف على العلاقات التي تربط بين مختلف مراحل الإنتاج و التوصل الى خصائص النشاط الإنتاجي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية و أثر ذلك على إدارتها .[2]

المطلب الثالث: أهداف و مصادر تقييم الأداء المالي.

تتعدد الأطراف والمصادر التي تقوم بتقييم الأداء المالي في المؤسسة، ولكل طرف أهدافه الخاصة و مصادر يعتمد عليها في عملية تقييمه وإن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، حيث أن مصادر المعلومات تختلف حسب كل باحث. و التقسيم الذي سوف يتم انتهاجه في هذا البحث هو: مصادر خارجية تضم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية و مصادر داخلية تضم المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة.

الفرع الأول: أهداف تقييم الأداء المالي

تستهدف عملية تقييم الأداء المالي تحقيق ما يلي:

1- الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الانتاجية .

2- تبيان أهم نقاط القوة و الضعف للمؤسسة و التي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة.

[1] نصر حمود مزنان فهد ، مرجع سابق ذكره ،ص29

[2] مشعل جهز المطيري ،مرجع سابق ذكره ، ص 14- 15

3- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يضطلع به و ذلك من خلال قياس انتاجية كل قسم و تحديد انجازاته سلبا أو ايجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة .

4- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة.

5- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث يشكل تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.[1]

6- توفير البيانات و المعلومات الاحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية الى الاجهزة الرقابية مما يسهل عملها و يمكنها من اجراء المتابعة الشاملة و المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل و المتناسق .[2]

الفرع 02: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

تتم عملية التقييم المالي عن طريق جمع المعلومات وتختلف مصادر هذه المعلومات من باحث الى آخر . من بين هذه المصادر نجد ما يلي :

[1] د مجيد الكرخي ، مرجع سابق ذكره ، ص 31

[2] نصرحمود مزنان فهد ، مرجع سابق ذكره ،ص 31

الشكل (1-1) : مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

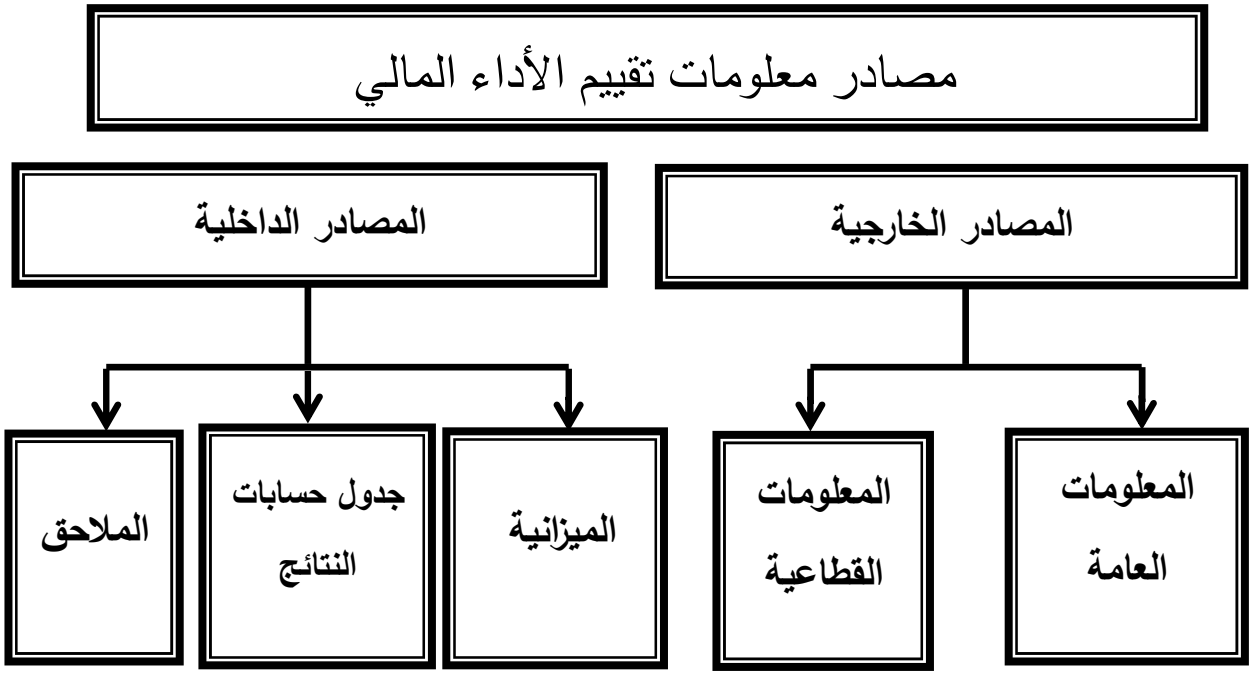

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد(محمد الشريف الأمين، أطروحة الدكتوراه، أثر آليات الحكومة على أداء المؤسسات الاقتصادية، ص80)

من خلال الشكل نلاحظ أن مصادر معلومات تقييم الأداء المالي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

- **أولا: المصادر الخارجية**

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

1- **المعلومات العامة :**

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

2- **المعلومات القطاعية:**

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية:

النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنيت...الخ .

لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

ثانيا: المصادر الداخلية

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة و تتمثل هذه المعلومات في الميزانية و جدول حسابات النتائج و الملاحق.

1- **الميزانية :**

تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء.

2- **جدول حسابات النتائج:**

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها.

3- **الملاحـق :**

الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، هدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر[1].

[1] محمد الشريف الأمين ،أثر آليات الحوكمة على أداء المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة المؤسسات الجزائرية– ،أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص حوكمة المنظمات ،جامعة سعيدة ،2017، ص 80.

المبحث الثاني: دور عملية تقييم الأداء المالي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.

بعد تناول ماهية تقييم الأداء المالي في المبحث الأول وإيضاح أهميته وأهدافه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى خصائص وشروط التقييم الجيد للأداء، و مراحل وقواعد التقييم، إضافة إلى أهم معوقات عملية التقييم و الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية .

المطلب الأول: خصائص وشروط التقييم الجيد للأداء المالي.

من أجل ضمان نجاح عملية التقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، تتطلب توفير بعض الخصائص و الشروط الأساسية التي من شأنها إيصال التقييم إلى مستوى مقبول من الدقة. ومن بين هذه الخصائص والشروط نذكر ما يلي:

الفرع الأول: خصائص التقييم الجيد للأداء المالي.

إن التقييم الجيد للأداء المالي يتميز بمجموعة من الخصائص، وتتمثل بصفة عامة فيما يلي:

1-الصدق: بمعنى أن التقييم ينبغي أن ينطلق مباشرة من أهدافه ولا يحيد عنها ،كما ينبغي أن ينصب مباشرة على عناصر الوظيفة المراد تقييمها ،هذا إلى ضرورة اعتماد التقييم على أدوات قياس ثابتة لا تتغير نتائجها من وقت للأخر ، فيما إذا تم تكرار استخدامها في ظروف واحدة.

2-الثبات: أي أن نتائج التقييم لا ينبغي أن تختلف في حالة تكرار عملية التقييم لنفس عناصر الموقف أو نفس المخرجات تحت نفس الظروف. و مع ضرورة اعتماد التقييم على أدوات قياس ثابتة لا تتغير نتائجها من وقت لأخر، فيما إذا تم تكرار استخدامها في ظروف واحدة.[1]

3-الحساسية :تتمثل في القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء ، وهذا يعني إن وجد اختلاف بين أداءين ماليين فإن المؤشر أو المعيار يستطيع تدارك ذلك .

[1] الدكتورة رافدة الحريري ،اتجاهات حديثة في ادارة الموارد البشرية، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان(الأردن) ،2014 ، ص260.

4-**الكفاية:** تتمثل في القدرة على تقييم جميع جوانب الأداء متنوعة .[1]

الفرع الثاني: شروط التقييم الجيد للأداء:

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق الأهداف المسطرة يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط متمثلة في ما يلي:

1- توفير المعلومات الكافية:

المعلومات هي الأساس في التقييم، فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها، ويشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطوره، ويجب أن تمس جميع أنشطة المؤسسة.

2- تحديد معدلات الأداء المرغوب:

من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكنها من تحديد نسبة إنجازها وتطورات أدائها ،وتمكن كذلك معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة والسالبة ، ومن الأفضل أن تحدد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لمسيرهم لتكون تحفيزا لهم لبلوغها .

3- استمرارية عملية التقييم:

ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة بل يجب أن تمارس على طول حياة المؤسسة وعلى فترات دورية قد تقتصر وقد تطول وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقييمه، فمثلا تقيم جودة المنتجات يكون يومي أما تقييم أداء رجال البيع فمن المستحسن أن يكون شهريا[2].

---

1 خلفات دنيال ، دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة قياسية وتحليلية لمؤسسة دانون، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير ، تخصص: مالية ومحاسبة ،جامعة الأغواط ،سنة2016،ص57.

2 بنية حيزية، دو الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي –دراسة حالة مجمع صيدال ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال و المالية ،جامعة المدية ،سنة 2017، ص 191

المطلب الثاني: قواعد ومراحل تقييم الأداء المالي.

لقد تم تطوير العديد من نظم قياس الأداء على مر السنين، في قطاع الأعمال التجارية أو الشركات حيث ركزت هذه النظم أساسا على المقاييس المالية والمحاسبية.

الفرع الأول: قواعد تقييم الأداء المالي

الشكل (1- 2): قواعد تقييم الأداء المالي

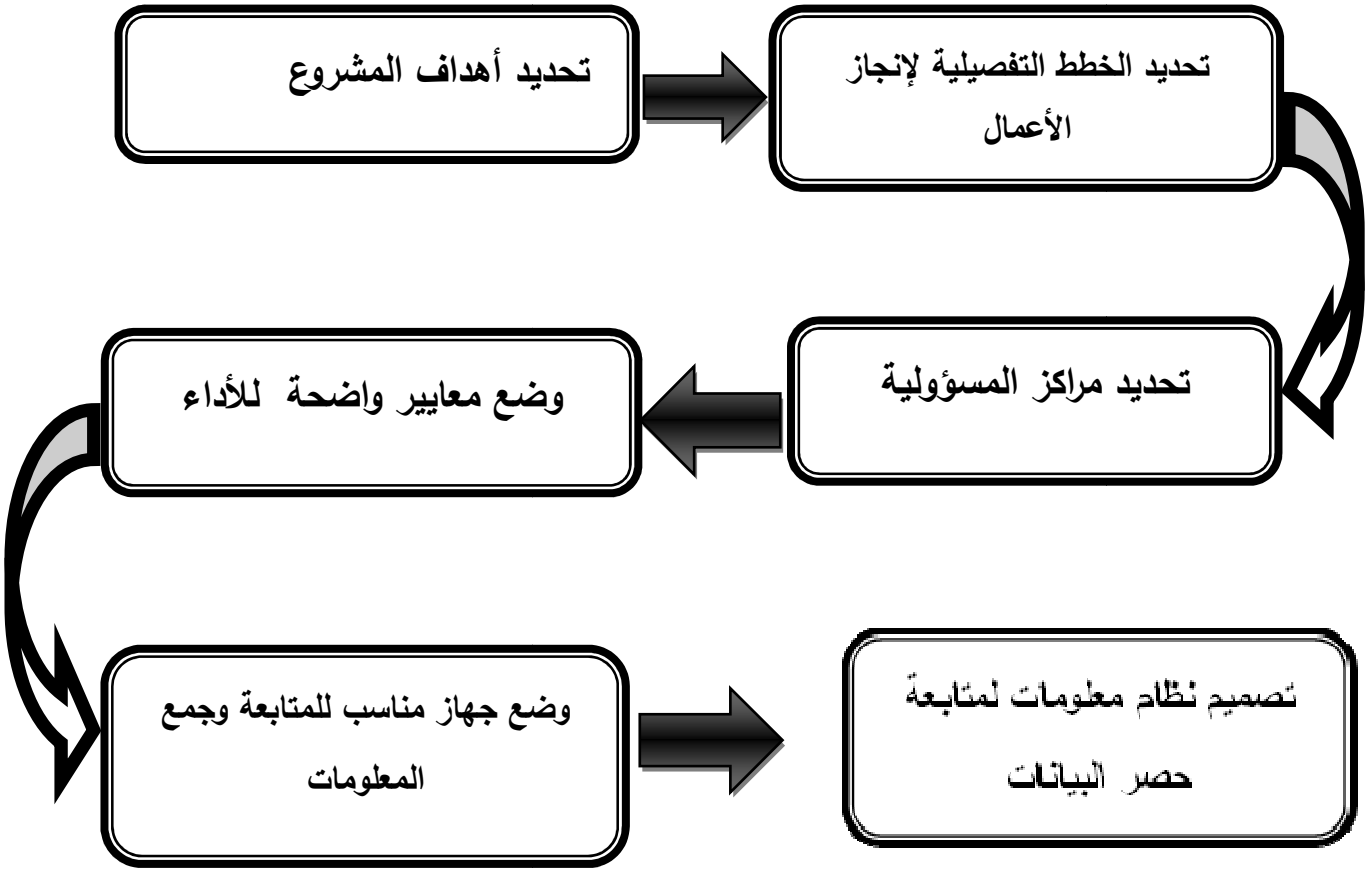

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (يزيد تقرارت، محاسبة التكاليف ودورها في تقييم الأداء،ص158،و رزقي محمد، أطروحة الدكتوراه، تحليل تأثير رأس مال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة،ص142، وفراس محمود الدعجة ، أطروحة الدكتوراه أثر التطوير التنظيمي في تحسين الأداء المؤسسي،ص213-214)

من خلال الشكل (1- 2) نلاحظ أن أهم قواعد تقييم الأداء المالي يمكن حصرها فيما يلي:

1- تحديد أهداف المشروع:

إن الغاية الأساسية لأي مؤسسة هي تحقيق هدف رئيسي وجملة من الأهداف الثانوية الأخرى ،ولما كانت وظائف دراسة كفاءة الأداء هي التعرف على إمكانيات تحديد تلك الأهداف التي تكون محدودة وواضحة لكافة العاملين بالمؤسسة ، والاعتماد على المؤشرات العلمية والعملية في دقة تحديد تلك الأهداف أمر مهم ، ومن بين المجالات التي تعارف الباحثون عليها في مجال تحديد الأهداف نجد ما يلي :

- مجال التسويقي، مجال التجديد والابتكار أو زيادة الإنتاجية الموارد الأولية و المادية الخاصة بالتمويل.[1]

2- تحديد الخطط التفصيلية لإنجاز الأعمال :

تعني هذه الخطوة وضع خطة تفصيلية لأوجه النشاط للعمل في الوحدة الاقتصادية وتعني وضع خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط لكي تكون هذه الأنشطة مبرمجة من حيث الكم والزمن و التكلفة والعائد المتوقع لكل نشاط بحيث يقتضي التنسيق فيما بينها على ضوء الأهداف المحددة في هذه الخطط التي تعدى تفاصيل للخطط الرئيسية لتحقيق الهدف والتي توضح فيها الموارد المادية و البشرية و المالية المتاحة للمؤسسة و تحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب المتنوعة التي تتبعها الإدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج والتسويق ونوع التقنية المستخدمة في إعداد القوى العاملة وتدريبهم على تحقيق الأهداف بأقل التكلفة ممكنة و أعظم عائد . [2]

3- تحديد مراكز المسؤولية :يقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ،ولها سلطة في اتخاذ القرارات ،من أجل إدارة جزء من نشاط المؤسسة وتحديد النتائج التي سوف تتحصل عليها ، لذا وجب التعرف على مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لغرض المسائلة وبيان أسباب الانحرافات التي تقع خلال عملية التنفيذ.

1 يزيد تقرارت، محاسبة التكاليف ودورها في تقييم الأداء، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان (الأردن)،الطبعة الأولى،2018،ص 158.

2 رزقي محمد، تحليل تأثير رأس مال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة –دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الجزائرية –،أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في علوم الاقتصادية ،تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسة ،جامعة محمد خيضر –بسكرة –،سنة 2018،ص142 .

ويستحسن التحديد الواضح لمراكز المسؤولية في أي نشاط أهميته من عاملين هما كما يلي :

– إن عملية تقييم الأداء العام تشمل تقييم أداء كل مركز من المراكز الفرعية بالمؤسسة، وهذا من أجل الحكم على أداء العاملين.

– إن حدث وأن وقعت فجوة في الأداء أو انحراف ما ،يمكن للمؤسسة التعرف على أسباب ذلك من خلال الرجوع الى مراكز المسؤولية التي وقعت فيها هذه الانحرافات و معالجتها وهذا ما سوف يساهم في اقتصاد الجهد والوقت .[1]

4– وضع معايير واضحة للأداء:

تعتبر عملية ضبط معايير الأداء من أهم الخطوات في عملية التقييم ،ولكن كثرت المعايير أضحى يشكل مشاكل في الوقت الراهن، كما أصبح من الصعب تطبيق كل المعايير سواء التجارية و الانتاجية أو الاجتماعية ، فهناك أمور تأخذ بعين النظر عند اختيار هذه المعايير ، فمثلا إلزامية ضبط ماهية المعايير المختارة ومن ثم اختيار المعيار أو المعايير المناسبة لدراسة الكفاءة الاقتصادية للأداء ،وحيث هذه المعايير تختلف من منشأة إلى أخرى وذلك حسب العملية الإنتاجية التي تقوم بها المنشأة ،وذلك باختلاف الأهداف المخطط لها من فترة إلى أخرى .[2]

5– وضع جهاز مناسب للمتابعة وجمع المعلومات:

تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة وجود جهاز يختص بمتابعة و مراقبة التنفيذ الفعلي و تسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية ، ويستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فاعلية الرقابة و مدى دقة البيانات المسجلة ، إذ تعتمد نتائج التقييم في موضوعيتها و دقتها في جميع البيانات و تسجيلها.

6– تصميم نظام معلومات لمتابعة حصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي: نجاح عملية تقييم الأداء يتطلب وجود نظام للمعلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها

1فراس محمود الدعجة ،أثر التطوير التنظيمي في تحسين الأداء المؤسسي –دراسة ميدانية لدى الجهات المشاركة في جائزة الملك عبدالله الثاني – لتميز الأداء الحكومي و الشفافية – أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، سنة 2016، ص213و214.

[2] يزيد تقرارت ، مرجع سابق ذكره ،ص160.

كمدخلات للدراسة و التحليل بغرض التوصل الى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المؤسسة و إعداد التقرير الخاص بذلك [1].

الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي.

لابدا من معرفة أن ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته. [2] ويجب الإشارة إلى أن عملية التقييم في المؤسسة الاقتصادية تمر بمجموعة من المراحل و الخطوات والتي تختلف باختلاف مستويات عملية التقييم فمثلا عملية التقييم الأداء على مستوى الأفراد العاملين تختلف عن خطوات عملية التقييم على مستوى المؤسسة، ومنها يمكننا قول أن عملية التقييم الأداء على مستوى المؤسسة الاقتصادية يمر بخمس مراحل والتي يمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-3): يوضح مراحل تقييم الأداء المالي

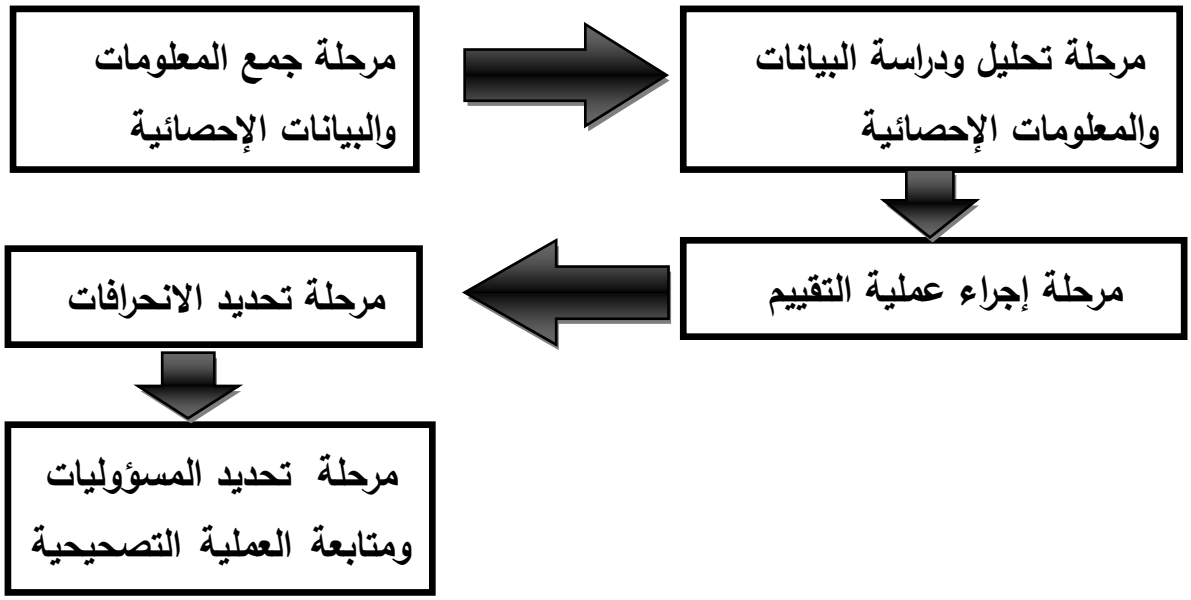

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على (دكتور عبد الرحمن ومحمد سليمان ،2018،صفحة 282./ زاهر صبحي بشناق ،2011،صفحة 27. لعشاعشي مصطفى ،2017،صفحة75/. بن مالك عمار ،2010،صفحة 95 ./ عبد القادر هاملي ،2016،صفحة 110).

1 رزقي محمد، تحليل تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الجزائرية، مرجع سابق ذكره، ص144.

2عبدالقادرهاملي،أثرالجودةالشاملةعلى أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري –،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،تخصص: إدارة الموارد البشرية، جامعة ابي بكر بقايد، جامعة تلمسان ،سنة 2017،ص109

من خلال الشكل (1-3) نلاحظ أن مراحل تقييم الأداء المالي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

1- مرحلة جمع المعلومات والبيانات الإحصائية:

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات و المعلومات و التقارير اللازمة لحساب النسب و المعايير المطلوبة خلال فترة معينة مثل: القيمة المضافة، كمية الإنتاج عدد العمال و الأجور و غير ذلك. لحساب النسب و المعايير المطلوبة لعمليات الأنشطة في المشروع إن جمع هذه المعلومات لا تقتصر على فترة زمنية معينة، ولكن يجب إضافة المعلومات المتعلقة بالمشروعات السنوات السابقة للوقوف على طبيعة التطور في الصناعة لكافة مجالات النشاط المؤسسة.[1]

2- مرحلة تحليل و دراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:

للوقوف على مدى دقة المعلومات و صلاحيتها لحساب المعايير و النسب و المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في المؤسسة ، حيث يجب أن تتميز هده المعلومات بالثقة و الاعتمادية ، ولتوضيح ذلك وتأكيده يمكن اللجوء الى بعض الطرق و الوسائل الإحصائية لتبيان ذلك . [2]

3- مرحلة إجراء عملية التقييم:

استخدام المعايير والنسب المناسبة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للمؤسسة، بهدف التوصل إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الاعتماد عليه.[3]

4- مرحلة تحديد الانحرافات:

في هذه المرحلة يتم تحديد الانحرافات التي تتعلق بمدى اختلاف الوحدات المنتجة عن المواصفات النوعية المحددة ، وقد يكون الانحراف ناجما عن انخفاض الكمية المنتجة أو بسبب وجود اختلال في العلاقات الإنتاجية بين الأقسام المختلفة في المشروع ،مما ينعكس بظهور بعض الاختلافات ، ويمكن أن تمر هذه العملية بالخطوات التالية :

---

1 دكتور عبد الرحمن محمد سليمان رشوان ، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ،غزة ،كلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا –غزة ، المجلد 5،العدد2،سنة 2018،ص282

2 زاهر صبحي بشناق ،تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية –دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين ،رسالة مقدمة لحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية –غزة ،كلية التجارة ،سنة2011م-هـ،ص27.

3 لعشاعشي مصطفى، مرتكزات تطبيق ادارة الجودة الشاملة وانعكاساتها على أداء المؤسسات الصناعية :دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الإسمنت بولاية سعيدة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم تسير ،تخصص: مالية دولية ،جامعة تلمسان ،سنة 2017-2018،ص75.

-التعرف على أساليب خطة التنفيذ.

- التعرف على معايير و مقاييس الأداء

- قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط.

-تحديد الانحرافات و أسبابها و المراكز المسؤولية عنها .

- معالجة تلك الانحرافات.[1]

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العملية التصحيحية للانحرافات:

والتي حدثت في الخطة وتحسين نظام الحوافز وربطها بنتائج التقييم وتزويد الإدارات و الجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات و البيانات التي تمت عن عملية التقييم، من أجل الاستفادة منها في رسم الخطط المستقبلية وزيادة عملية الرقابة .[2]

المطلب الثالث: معوقات تقييم الأداء المالي و أهداف المؤسسة من التقييم.

إن أغلب الصعوبات أو المشاكل التي تصادفها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها من التقييم ما هي إلا عراقيل تظهر أو ترتبط بدرجة أولى بعملية تقييم الأفراد وهذا راجع إلى كون وسائل تقييم الأداء هي الأفراد أنفسهم و بالتالي فإن الوسائل أو مؤشرات التقييم التي يتطلب تحديدها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه من أجل دراسة أهداف المؤسسة من التقييم .

1 بن مالك عمار ،المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء -دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،تخصص: إدارة مالية ،جامعة منتوري قسنطينة ،سنة 2011،ص95.

2عبد القادر هاملي ،أثر إدارة الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري ،مرجع سابق دكره ،ص110.

الفرع الأول: معوقات تقييم الأداء المالي

تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1- النزعة المركزية والنزعة التطرقية:

تعد النزعة المركزية إحدى المشكلات التي تواجه إجراء عملية التقييم وخاصة منها الأداء البشري، وتتمثل في ميل القائم بالتقييم إلى إصدار أحكام متوسطة اتجاه المقومين أي أن المقومين يحصلون كلهم مثلا على درجة متوسط أو حسن ،ومثل هذه المشكلة تنعكس بنتائج سلبية على اتخاذ القرارات المتعلقة بشأن تسيير الموارد البشرية كالتكوين ، تخطيط الأفراد ، الترقية .

- أما النزعة التطرقية فهي عكس سابقتها ،وتتمثل في ميل القائم بالتقييم إلى إعطاء درجات عالية جدا أو درجات منخفضة جدا ، وهي أيضا تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صائبة ، وسبب المشكلة يعود في بعض المرات إلى عدم حساسية المقياس.

2- **أثر الهالة :**

يتمثل في الميل إلى تقديم جميع جوانب الأداء بملاحظة إيجابية أو سلبية ناتجة عن ملاحظة أو تقييم جانب أو بعض جوانب الأداء فقط، يعني هذا أن الفرد يحصل على تقييم كلي من خلال تقييم جانب معين فقط كالحكم على الأداء الجيد لرجل البيع من خلال قدرته على التفاوض مع العملاء و إغفال بعض جوانب الأداء الأخرى الضرورية .

3- أثر التشابه:

ويقصد به التشابه القائم بالتقييم و المقوم في مجموعة من العناصر أو الخصائص . و قد بينت العديد من الدراسات أن القائمين بالتقييم يصدرون أحكاما إيجابية في صالح الأشخاص المشتركين معهم في بعض الخصائص كالانتماء إلى نفس المنطقة الاجتماعية، الدراسة في نفس الجامعة. في نفس الآراء و الأفكار، ونفس المصالح, القرابة، فمثل هذا التشابه قد يعرقل التقييم الجيد.

4-أثر التعارض:

يتمثل هذا الأثر في الميل إلى تقييم فرد ما من خلال مقارنة أدائه بأداء زملائه المحيطين به بدل من تقييمه على أساس متطلبات عمله، ولتوضيح ذلك يضرب المثال التالي: موظفين نفس الأداء وبدرجة

متوسطة ،الأول يقارن أداؤه بأداء زملائه المتحصلين على درجة عالية و الثاني يقارن أداءه بأداء زملائه المتحصلين على درجة ضعيفة فالأول يعتبر أداؤه ضعيف مقارنة بأداء الثاني ،وهذا غير صحيح لأنهما لهما نفس الدرجة .

5- الأولوية و الحداثة:

الأولوية تعني الأخذ بالأداء الأولي للفرد كمقياس لأدائه خلال فترة طويلة دون الأخذ بعين الاعتبار التطورات اللاحقة بعد أول عملية تقييم ،أما الحداثة تتمثل في الأخذ بالأداء الملاحظ حديثا للحكم على مستوى الأداء و إهمال الأداء السابق ، وفي كلتا الحالتين تعتبر عملية تقييم الأداء غير دقيقة .[1]

الفرع الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة في تقييم أدائها.

إن التطرق لدراسة الأهداف المؤسسة في عملية التقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه ،إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تتطلب تحديد الأهداف ،و بالتالي يمكن حصر هذه الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في ما يلي : التوازن المالي ، السيولة واليسر المالي ، المردودية ، إنشاء القيمة .

1- السيولة و اليسر المالي:

تعتبر السيولة بالنسبة للمؤسسة هي قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة أو بتعبير آخر تعني قدرتها على تحويل الأصول المتداولة –المخزونات والقيم القابلة لتحقيق–إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات .
وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح هي :

– **المؤسسة** : تحد السيولة من تطور ونمو المؤسسة ، وذلك بعدم تمكين المؤسسة أو السماح لها مثلا من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط كشراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية ، الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو شراء بكميات كبيرة .

[1] خالد عبد الرحيم الهيتي، إدارة الموارد البشرية :مدخل استراتيجي. دار حامد للنشر و التوزيع ،عمان (الأردن)،1999،ص191,

– **أصحاب الحقوق:** تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة. ففي الكثير من المرات يؤدي هذا النقص إلى تأخير تسديد الفوائد ، في دفع مستحقات الأجراء، في تسديد ديون الموردين .....

– **عملاء المؤسسة :** قد تؤدي هذه المشكلة إلى تغيير شروط العملاء و بالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي .

–أما اليسر المالي فهو خلاف السيولة، ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تاريخ استحقاق ديونها الطويلة و المتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالاقتراض الطويل و المتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة.

2– التوازن المالي:

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي. ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية ، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها. من التعريف يتضح أن رأس المال الثابت و المتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة –رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل – وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات. وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ، يستوجب تعادل المقبوضات والمدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة, وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:

– تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة .

– ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.

– الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير .

– تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.[1]

1عادل عشي , الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم–دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة ، مرجع سابق ذكره ،ص 35و36.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن القول أن تقييم الأداء المالي يعتبر مرآة للمؤسسة يعكس الصورة الحقيقية لمستوى نشاطها و يساعد في معرفة مدى نجاحها و فشلها في الجانب المالي ، كما يعكس المركز المالي لها ، و الذي يعتبر من أهم الجوانب التي تركز عليها و آلية أساسية لتحقيق أهداف المؤسسة كما يعتبر وسيلة لجلب المستثمرين في المؤسسة .

فعملية تقييم الأداء المالي هي عبارة عن مقارنة الأداء المخطط و الأداء الفعلي ،وهو مزيج بين الكفاءة والفعالية واكتشاف الانحرافات و المساهمة في معالجتها ، كما أن هذه العملية تعمل على تقديم اقتراحات وإرشادات تساعد متخذي القرار على تحسين الوضعية المالية المؤسسة .

وللقيام بعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات يجب أولا التعرف على جميع القوائم المالية للمؤسسة وهو ما سوف نتطرق اليه في الفصل الموالي .

الفصل الثاني:
البيانات المستعملة في تقييم الأداء المالي

تمهيد الفصل الثاني:

يعتبر التوازن المالي من بين أكثر الأهداف التي تسعى أي مؤسسة اقتصادية لبلوغه من أجل تحقيق الأمان لها و تجنب العجز المالي ،و للقيام بحساب مؤشرات التوازن المالي يجب الحصول على المعلومات المالية للمؤسسة و التي هي عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة و الوسيلة المستخدمة لترتيب و توصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة ، و المتمثلة أساسا في جدول حسابات النتائج و الميزانية العامة و جدول تدفقات الخزينة التي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة .

و هو ما سنتطرق اليه في هذا الفصل من خلال العناصر التالية :

المبحث الأول: مفهوم التوازن المالي و مبادئه.

أما المبحث الثاني: فتطرقنا فيه الى القوائم المالية و كيفية إعدادها (الميزانية ، جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة).

المبحث الأول: عموميات حول التوازن المالي

بعد ما تم التطرق الى تقييم الأداء المالي و جميع عناصره سابقا سنحاول في هذا المبحث التطرق الى التوازن المالي و أهم القوائم المالية التي يتعامل بها في المؤسسات (الميزانية المالية ، جدول حسابات النتائج ،جدول تدفقات الحزينة).

المطلب الأول: ماهية التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، و قد قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين :

الفرع01: مفهوم التوازن المالي

هناك عدة تعاريف للتوازن المالي و عليه يمكن تعريفه كالتالي :

1- تعريف التوازن المالي : إن التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية من بين الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها، والذي يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى وباستمرار الوظيفة المالية الى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة ،لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء الى الاقتراض هذا من جهة أو سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى .

إن حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقا من الميزانية المحاسبية لا يمكن اعطاء تفسيرات دقيقة ووافية ،لأن الميزانية المحاسبية لا تعطي أو تعكس الحالة المالية و الفعلية للمؤسسة . و من أجل تخطي هذا الاشكال لابد من اللجوء الى مصدر آخر للمعلومات المالية و هو الميزانية المالية التي يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية و بعض المعلومات الملحقة التي تخص عناصر الميزانية المحاسبية.

و يتطلب إعداد الميزانية المالية احترام مجموعة من المبادئ و تعديل بعض عناصر الميزانية المحاسبية في ضوء تلك المبادئ، و يمكن تحديدها في:

- مبدأ السيولة للأصول ، و الاستحقاقية للخصوم ؛ مبدأ السنوية
- مبدأ القيمة الحقيقية لعناصر الأصول ؛مبدأ الحذر و الحيطة في التقييم .

و يقوم التوازن المالي في المؤسسة على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق أو يساوي مجموع الاستثمارات مضافا لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال. بمعنى آخر أن الأموال الدائمة

للمؤسسة (أموال خاصة + قروض متوسطة و طويلة الأجل) يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضافا لها رأس المال المعياري (احتياجات رأس المال العامل). و الواقع نجد أن التوازن المالي مبني على فكرتين هامتين:

- أن هامش الأمان بالنسبة للمؤسسة و هو فائض الأموال الدائمة عن الأصول الثابتة الصافية أو ما يعرف بصافي رأس المال العامل أو رأس المال العامل الدائم. و حتى تحافظ المؤسسة على مستوى هذا الهامش من الانخفاض ، فإنه ينبغي أن تقابل أية زيادة في الأصول الثابتة ،زيادة تعادلها على الأقل في الأموال الدائمة التي يكون مصدرها الزيادة في رأس المال ،الاحتياطات ، نتيجة الدورة ، الاهتلاكات و الديون متوسطة و طويلة الأجل .
- أن كل تغير في نشاط المؤسسة يولد احتياج إضافي للتمويل أو كما يعرف بالتغير في احتياجات رأس المال العامل . هذا التغير يجب أن يغطى بمصادر دائمة.

و على ضوء ما سبق يمكن التعبير عن التوازن المالي في المؤسسة بأنه عبارة عن الموائمة أو التناسق بين الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسة و الموارد المالية التي تسمح لها بالاحتفاظ بتلك الوسائل. كذلك يمكن التعبير عن التوازن المالي خلال فترة معينة بأنه عبارة عن التناسق بين ايرادات ومصاريف تلك الفترة أو بمعنى آخر التناسق بين مصادر الأموال و استخداماتها.[1]

المطلب الثاني: مبدأ التوازن المالي

ترتب عناصر الميزانية في كتل متجانسة و هذا حسب السيولة بالنسبة للأصول و الاستحقاقية بالنسبة للخصوم، بالإضافة إلى مبدأ السنوية و تحتوي الميزانية على أربع كتل رئيسية:

- **جانب الأصول:** أصول ذات طبيعة طويلة المدى، أصول ذات طبيعة قصيرة المدى.
- **جانب الخصوم:** خصوم ذات طبيعة طويلة المدى ، خصوم ذات طبيعة قصيرة المدى.

و منه التوازن المالي يفترض بأن الأصول ذات الطبيعة طويلة المدى يجب أن تمول من خلال الخصوم ذات الطبيعة طويلة المدى ، بالمقابل الخصوم ذات طبيعة قصيرة المدى و هي الالتزامات التي يجب أن يوفى خلال فترة لا تتجاوز السنة ، و بالتالي منطقيا يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى ، و التي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير.[2]

[1] عقبي حمزة ،انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ،تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2017، ص 112-113

[2] د .ساجي فاطمة ،مطبوعة في مقياس التحليل المالي لطلبة السنة الثالثة ، تخصص إدارة مالية و مالية التأمينات و البنوك ،جامعة ابن خلدون – تيارت- ،2016-2017،ص 18

المبحث الثاني: البيانات المستخدمة في تقييم الأداء المالي

من أهم البيانات المستخدمة في تقييم الأداء المالي الميزانية المالية ، جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات النقدية و سنحاول التفصيل فيها فيما يلي :

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية

سنقسم هذا المطلب الى ثلاث فروع كالتالي :

الفرع 01: الميزانية المالية و كيفية إعدادها

أ- **مفهوم الميزانية المالية:** يطلق على هذه القائمة أيضا قائمة المركز المالي ، و لا يوجد اختلاف في تعريفها من طرف المحاسبين ، حيث عرفت على أنها " صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول و الآخر به عناصر الخصوم".[1]

كما تعرف على أنها : "عملية جرد لما تملكه المؤسسة من أصول و ما عليها من خصوم خلال فترة زمنية معينة ، في شكل يراعى فيه ترتيب عناصر الأصول وفق درجة السيولة و ترتيب عناصر الخصوم وفق درجة الاستحقاق ، إضافة الى مراعاة مبدأ السنوية ".[2]

الميزانية المالية هي صورة عن الحالة المالية للمؤسسة في وقت معين ، و عموما تكون سنة مالية واحدة ، و هي قائمة بموجودات المؤسسة و مطلوباتها و الفرق بينهما يعطينا المركز المالي للمؤسسة. فهي تمثل خلاصة الاجراءات المحاسبية و تطبيقاتها ، فالقسم الأول من الميزانية يحتوي على أصول المؤسسة (الموجودات) و القسم الثاني منها يحتوي على الخصوم (المطلوبات و حقوق الملكية).

يمثل جانب الأصول قرارات الاستثمار القصيرة الأجل (الأصول الجارية) و طويلة الأجل (الأصول غير الجارية) ، أما جانب الخصوم فهو يعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمديونية (الخصوم الجارية و غير الجارية) او التمويل الممتلك (رؤوس الأموال الخاصة) و من خلال فحص و تحليل البيانات الواردة في الميزانية يمكن تحديد مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة .

ب – شكل الميزانية المالية:

[1] بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات ، مرجع سابق ذكره ،ص 60

[2] الأستاذ خري عبد الناصر ،محاضرات في مقياس مالية المؤسسة ، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية ، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، 2008-2009 ،ص 8

الجدول رقم (2-1) : يوضح الميزانية المالية للمؤسسة الاقتصادية

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
1- الأصول غير الجارية		1- الأموال الخاصة:	
أ- التثبيتات المعنوية : - مصاريف التنمية القابلة للتطوير . - برمجيات المعلومات وما شابهها - الامتيازات و الحقوق المماثلة.		-رأس المال . -الاحتياطات . - النتيجة الصافية للسنة المالية.	
		2- خصوم غير جارية:	
ب- التثبيتات العينية : -الأراضي - البناءات -المنشآت التقنية ، معدات و أدوات صناعية -التثبيتات الجاري إنجازها		- الاقتراضات و الديون المالية. - الضرائب المؤجلة و مؤونات. - الديون الأخرى غير جارية.	
ج- التثبيتات المالية : - مساهمات و حسابات دائنة ملحقة - الودائع و الكفالات المدفوعة . - تثبيتات مالية أخرى .			
مجموع الأصول غير الجارية		مجموع الخصوم غير الجارية	
2- الأصول الجارية :		2- الخصوم الجارية :	
- المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ. - الزبائن و الحسابات الملحقة . - القيم المنقولة للتوظيف . - البنك و الحسابات الجارية . - الصندوق .		- موردو المخزونات والخدمات - موردو السندات الواجب دفعها - الضرائب الدائنة . - دائنون آخرون . - التسهيلات البنكية الجارية .	
مجموع الأصول الجارية		مجموع الخصوم الجارية	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر: لطرش وليد ،عياد السعدي ،الادارة المالية الحديثة –مدخل لتحليل القوائم المالية الحديثة حسب النظام المحاسبي المالي SCF، دار النشر جيطلي ، برج بوعريريج (الجزائر) ، 2017، ص 33.

المعادلة الأساسية للميزانية : قائمة الميزانية تقدم المعلومات استنادا الى المعادلة المحاسبية الآتية:

الأصول = الخصوم + رؤوس الأموال الخاصة

فتسمية الميزانية جاءت من المعادلة الأساسية للميزانية حيث أن مجموع الأصول يجب أن تساوي دائما مجموع الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة ، حيث ان الخصوم و حقوق الملكية تمثل الأساليب المستخدمة في شراء الأصول ، فهي تمثل مصادر التمويل في المؤسسة بمعنى آخر المعادلة المحاسبية تدل على أن المبلغ الاجمالي للأصول يساوي المبلغ الإجمالي للتمويل اللازم لشراء الأصول.[1]

الفرع 02: الميزانية المختصرة و كيفية إعدادها

أ- **مفهوم الميزانية المختصرة :** هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول تتمثل في : الأصول الثابتة ، قيم الاستغلال ، قيم محققة و قيم جاهزة ، و المجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في : الاموال الخاصة ، الديون الطويلة الأجل و كذلك الديون القصيرة الأجل ، و ذلك لتسهيل عملية التحليل و حساب النسب المئوية لكل عنصر، و الشكل التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة و مختلف مكوناتها[2].

ب-شكل الميزانية المختصرة :

[1] لطرش وليد ، عياد السعدي ، مرجع سابق ذكره ،ص 34

[2] اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها –دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة –العلمة –سطيف ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية تخصص إدارة أعمال ، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، 2009، ص 36

الجدول (2-2) يوضح عناصر الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
القيم الثابتة المعنوية القيم الثابتة المادية القيم الثابتة المالية	رؤوس الأموال الخاصة
قيم الاستغلال : المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ	الخصوم غير الجارية
قيم قابلة للتحقيق : حسابات للغير	الخصوم الجارية
متاحات : الأصول المالية الجارية	
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر: لطرش وليد ،عياد سعدي ، مرجع سابق ذكره ، ص 40

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

هناك نوعين من جداول حسابات النتائج سوف نتطرق اليها :

الفرع 01: مفهوم جدول حسابات النتائج.

يمكن تعريفه بأنه ملخص الايرادات و المصروفات و صافي الدخل– أو صافي الخسارة لمشروع معين خلال فترة زمنية معينة، و أحيانا تسمى هذه القائمة بقائمة الأرباح و الخسارة أو قائمة التشغيل ، أو قائمة العمليات.[1]

الفرع 02: أصناف جدول حسابات النتائج

نقسم الفرع الى قسمين كالتالي :

أولا : جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

يقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب الوظائف الرئيسية داخل المؤسسة ، الأمر الذي يسمح بالحصول على تكاليف الشراء ، و أسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية ، المالية و الإدارية ، دون إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (مشتريات البضائع ، أعباء

[1] بوطغان حنان ، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة الشركة الوطنية للبترو كيمياءENIP، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات ، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة - ، 2007، ص 22

المستخدمين ، مخصصات الاهتلاكات ...الخ) الى الأعباء حسب الوظيفة ، كما هو موضح في الجدول الآتي :

الجدول (2-3) يوضح جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيان	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
رقم الأعمال		
تكلفة المبيعات		
الهامش الربح الإجمالي		
ايرادات أخرى عملياتية		
الأعباء التجارية		
الأعباء الإدارية		
أعباء أخرى عملياتية		
النتيجة العملياتية		
الايرادات المالية		
الأعباء المالية		
النتيجة المالية		
النتيجة العادية قبل الضريبة		
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية		
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية		
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
الايرادات غير العادية		
الأعباء غير العادية		
النتيجة غير العادية		
النتيجة الصافية للسنة المالية		

المصدر : لطرش وليد ، عياد سعدي ، مرجع سابق ذكره ،ص 53

ثانيا : جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

يقوم هذا الجدول على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (مشتريات مستهلكة ، أعباء المستخدمين ، مخصصات الاهتلاك ...)، الأمر الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: القيمة المضافة ، الفائض الاجمالي للاستغلال .

الجدول (2-4) : يوضح شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

رقم الحساب	البيان	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
70	المبيعات من البضائع		
72	التغير في المخزون		
73	الانتاج المثبت		
74	إعانات الاستغلال		
	انتاج السنة المالية -1-		
60	المشتريات المستهلكة		
62-61	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		
	استهلاك السنة المالية -2-		
	القيمة المضافة للإستغلال (3= 1-2)		
63	أعباء المستخدمين		
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		
	الفائض الاجمالي عن الاستغلال -4-		
75	الايرادات العملياتية الأخرى		
65	الأعباء العملياتية الأخرى		
68	المخصصات اهتلاكات و مؤونات		
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات		
	النتيجة العملياتية -5-		
76	الايرادات المالية		
66	الأعباء المالية		
	النتيجة المالية -6-		
	النتيجة العادية قبل الضريبة (7=5+6)		
698/695	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية		
693/692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية		
	مجموع ايرادات الأنشطة العادية		
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية -8-		
77	العناصر غير العادية – الايرادات		
67	العناصر غير العادية – الأعباء		
	النتيجة غير العادية		
	النتيجة الصافية للسنة المالية		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادر بتاريخ 28 ربيع الأول 1430 الموافق ل 25 مارس2009، ص 30.

و يتضمن جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الحسابات الرئيسية التالية:

الجدول (2-5) يوضح سير جدول حسابات النتائج و فق النظام المحاسبي المالي

العملية	البيان	رقم الحساب حسب SCF
إنتاج الدورة	إنتاج الدورة = المبيعات من البضائع و الخدمات + الانتاج المخزن + الانتاج المثبت + اعانات الاستغلال	انتاج الدورة = ح70+ح71+ح73+ح74
استهلاك الدورة	استهلاك الدورة = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + استهلاكات اخرى	استهلاك الدورة= ح60+ح61+ح62
القيمة المضافة	القيمة المضافة للاستغلال = انتاج الدورة – استهلاكات الوسيطة للدورة	القيمة المضافة= (ح70+ح71+ ح73+ح74) -(ح60 + ح61+ ح62)
الفائض الخام للاستغلال	الفائض الخام للاستغلال = القيمة المضافة + اعانات الاستغلال- اعباء المستخدمين – الضرائب و الرسوم – المدفوعات المشابهة	الفائض الخام للاستغلال = القيمة المضافة- ح63 -ح64
نتيجة الاستغلال	نتيجة الاستغلال =الفائض الخام للاستغلال + الايرادات العملية الاخرى – الاعباء العملية الاخرى – مخصصات الاهتلاكات – المؤونات – خسائر القيمة +استرجاع خسائر القيمة و المؤونات	نتيجة الاستغلال = الفائض الخام للاستغلال + ح75 -ح65 – ح68 +ح78
النتيجة المالية	النتيجة المالية = الايرادات المالية – الاعباء المالية	النتيجة المالية = ح76-ح67
النتيجة العادية قبل الضرائب	النتيجة العادية قبل الضرائب = نتيجة الاستغلال + الايرادات المالية +/- (حصة الربح) – الاعباء المالية	
النتيجة الاستثنائية	النتيجة الاستثنائية = الايرادات الاستثنائية – الاعباء غير العادية	النتيجة الاستثنائية=ح77-ح67
النتيجة الصافية	النتيجة الصافية = النتيجة العادية قبل الضرائب +/- النتيجة الاستثنائية – مشاركة الموظفين – الضرائب الواجبة على النتيجة العادية + الضرائب المؤجلة على الاصول – الضرائب المؤجلة على الخصوم .	

المصدر: عقبي حمزة ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي ،مرجع سابق ذكره، ص 80.

يختلف جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة على جدول حساب النتائج حسب الطبيعة ، في كيفية حساب النتيجة العملياتية ، و يشترك معه في كيفية حساب كل من النتيجة المالية ، النتيجة الجارية قبل الضرائب و النتيجة غير عادية .[1] و بطبيعة الحال فإن الطريقتان تؤديان الى نفس النتيجة إلا أنه يشجع على استعمال جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة .[2]

و يمكن تلخيص جدول حسابات النتائج في الشكل التالي :

الشكل (2-1): ملخص لجدول حسابات النتائج

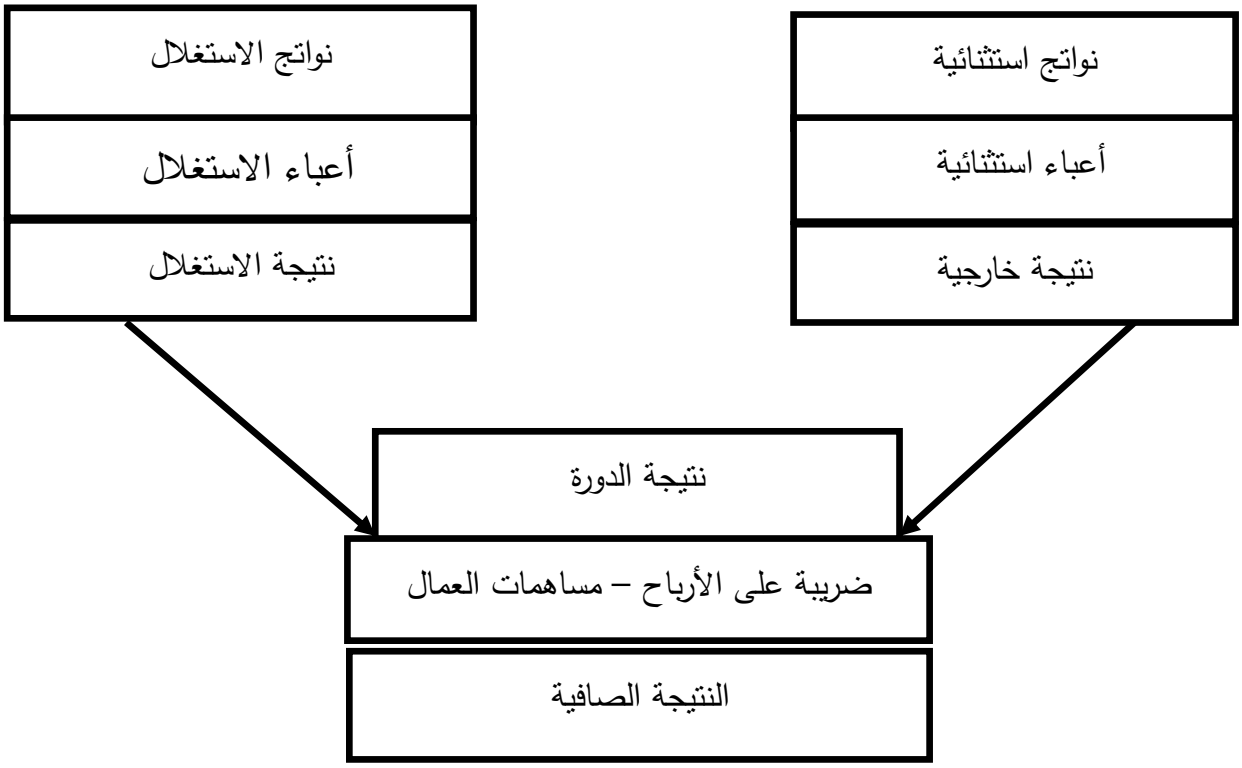

المصدر : بوطغان حنان ، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق ذكره ، ص 24

و يمكن حساب أهم نسب جدول حسابات النتائج كما يلي :

[1] أستاذ لطرش وليد ،أستاذ عياد السعدي، الادارة المالية الحديثة ، المرجع نفسه ، ص 53

[2] عقبي حمزة ،انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، مرجع سابق ذكره ، ص 79.

الجدول (2-6) يمثل أهم نسب جدول حسابات النتائج.

النسبة	القانون
معدل الهامش الإجمالي	الهامش الإجمالي /رقم الأعمال
معدل القيمة المضافة	القيمة المضافة/رقم الأعمال
معدل التكامل الاقتصادي	القيمة المضافة/إنتاج السنة
معدل أعباء المستخدمين	أعباء المستخدمين/القيمة المضافة
إنتاجية الأصول	القيمة المضافة /إجمالي الأصول
معدل الضرائب والرسوم	الضرائب والرسوم/القيمة المضافة
معدل مخصصات الاهتلاكات	مخصصات الإهتلاكات /القيمة المضافة
معدل النتيجة المالية	النتيجة المالية/ النتيجة العادية قبل الضريبة
المردودية المادية	الكمية المنتجة/عدد العمال

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على محاضرات في مقياس التحليل المالي للدكتورة نزعي فأطيمة زهرة ،ص76،78،79.

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة

يوجد عدة مفاهيم لجدول تدفقات الخزينة كما أنه له نوعين سوف نعرفهما تاليا :

الفرع 01: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

هو جدول يشرح كيفية تغير الخزينة و يظهر التدفقات التي تشرح الميكانزمات المالية للمؤسسة، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة. و يهدف هذا الجدول إلى إظهار كيفية تغير الخزينة من دورة لأخرى من خلال ثلاث وظائف أساسية ، و بالتالي شرح مساهمة كل وظيفة في تغير الخزينة، كما أنه يظهر كيفية تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات المادية المعنوية و المالية ، ومن هنا فهو يبين تطور التمويل الخارجي، وكذا قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بتدفق الخزينة للاستغلال.

الفرع 02: طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة

توجد طريقتان لإعداد جدول التدفقات الخزينة هما:

1-الطريقة المباشرة : يتم بموجبها تجاهل صافي الربح ، و يتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين و المصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء و من أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الاستثمار و الفوائد الدائنة.[1]

[1] الدكتورة ساجي فاطمة ، مطبوعة في التحليل المالي ، مرجع سابق ذكره ، ص 71

الجدول (2- 7) يبين شكل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة :

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية: التحصيل من الزبائن. المبالغ المسددة الى الموردين و المستخدمين . فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة . ضرائب مدفوعة على النتيجة.			
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية			
تدفقات أموال الخزينة الصافية للنشاطات			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية: المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية فوائد محصلة من التوظيفات المالية حصص و أقساط مقبوضة من النتائج تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات الاستثمارية			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية : التحصيل الناتج من إصدار الأسهم حصص و توزيعات أخرى تحصيل القروض تسديد الديون و قروض أخرى تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التمويلية			
مؤشر تغير أسعار الصرف في السيولة			
تغير الخزينة خلال السنة المالية			
الخزينة و شبه الخزينة في بداية الدورة			
الخزينة و شبه الخزينة في نهاية الدورة			
تغير الخزينة خلال السنة المالية			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: شعيب شنوف ، "التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي " IFRS ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012، ص 176- 177.

2- **الطريقة غير مباشرة :** يتم بموجبها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.[1]

الجدول (2-8) يوضح شكل جدول التدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية :			
النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية			
تعديلات و تصحيحات حول:			
اهتلاكات و مؤونات			
التغير في الضرائب المؤجلة			
التغير في المخزون			
التغير في حسابات الزبائن و حقوق أخرى			
التغير في حسابات المورد و ديون أخرى			
قيمة البيع التي تزيد أو تنقص القيمة الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية 1			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية:			
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة			
التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية 2			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية :			
حصص مدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال			
إصدار القروض			
تسديد القروض			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية 3			
تغير الخزينة خلال السنة المالية 1+2+3			
الخزينة و شبه خزينة في بداية الدورة			
الخزينة و شبه خزينة في نهاية الدورة			
مؤشر تغير أسعار صرف العملات			
تغير الخزينة خلال السنة المالية			

المصدر: شعيب شنوف ، "التحليل المالي الحديث "،مرجع سابق ذكره ، ص 180

لطرش وليد، عياد سعدي ،الادارة المالية الحديثة، مرجع سابق ذكره ،ص 62

[1] الدكتورة ساجي فاطمة ، مطبوعة في التحليل المالي ، مرجع سابق ذكره ، ص75

الشكل(2-2): يوضح الطريقة المباشرة و غير المباشرة لجدول تدفقات الخزينة

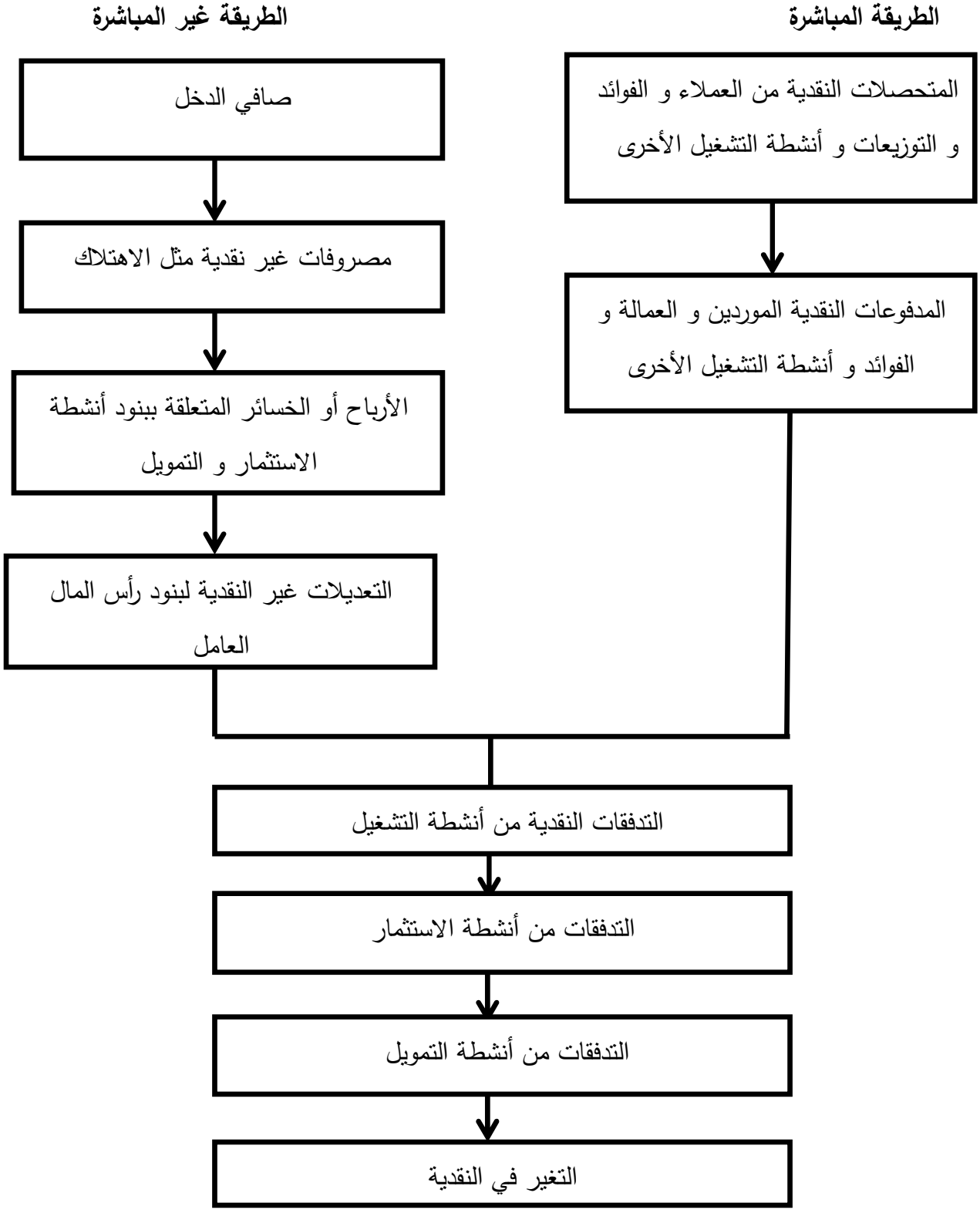

المصدر: بوطغان حنان ، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق ذكره ، ص 36.

3-النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة

تعد أهم المقاييس والنسب المستخدمة في كفاءة الأنشطة المختلفة لجدول تدفقات الخزينة:

- **مقاييس جودة الربحية :**

هذا المقياس يشير إلى مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصلة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما إذا تحقق الدخل بموجب مبدأ الاستحقاق فذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع وإن من أهم النسب التي تمكننا من قياس جودة الأرباح تتمثل في ثلاث نسب كالتالي:

- **نسبة كفاية التدفقات النقدية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية**

الاحتياجات النقدية الأساسية = التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية + الفوائد المدفوعة + سداد الديون المستحقة من (الديون القصيرة الأجل)؛

- **مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الأجل) / صافي الدخل.**

بحيث توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي؛

- **نسبة التدفق النقدي = جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات.**

بحيث توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية.

- **مقاييس جودة السيولة :**

توفر السيولة للمؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة تتمثل في :

- **نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.**

وتشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية كافية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو الطريقتين معا؛

- **مؤشرات التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الأجل).**

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على خلق قيمة نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل كافي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية؛

- **نسبة الفوائد المدفوعة = الفوائد المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.**

بحيث تعد هذه النسبة مؤشرا عن مدى تغطية صافي التدفقات النقدية للفوائد المتعلقة بالقروض، فكلما كانت هذه النسب منخفضة كلما دل ذلك على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة والعكس صحيح.[1]

[1] الدكتورة نزعي فاطيمة الزهراء ، مرجع سابق ذكره ، ص 95

خاتمة الفصل:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على أهم البيانات الضرورية في عملية التقييم و التي تشمل القوائم المالية (الميزانية ، القائمة الدخل ، جدول التدفقات الخزينة) التي تتضمن الأرقام المالية ،و تستخدم هذه الأرقام المالية في دراسة مؤشرات والنسب المتنوعة التي تساعد على معرفة مدى كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات ومستوى النشاط فيها .

الفصل الثالث:

المؤشرات والنسب المالية المساعدة في تقييم الأداء المالي

تمهيد الفصل الثالث :

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة ومطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن يعتمد في تحليله على أدوات موثوق فيها وتعتبر مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية من بين الأدوات الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم الأداء المالي، وذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تمنح مجالا واسعا للأطراف المعنية باتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة .

وهو ما سنفصل فيه من خلال هذا الفصل حيث سنتطرق الى :

المبحث الأول: مفهوم النسب المالية و أهميتها و تصنيفاتها وحدود استخدامها.

أما المبحث الثاني: فسنتطرق فيه الى أهم المؤشرات والنسب المالية المعمول فيها في تقييم الأداء المالي (نسب السيولة ، الرفع المالي ، الربحية ، النشاط ، التمويل).

المبحث الأول: عموميات حول النسب المالية

تعتبر النسب وسيلة تساعد على تقييم الحالة الاقتصادية و المالية للمؤسسة، و إعداد و إثراء الدراسات المقارنة بين قطاعين أو مجموعة من القطاعات ذات نفس النشاط ،و سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم النسب المالية و أهميتها و تصنيفاتها إضافة الى أهم مزاياها و عيوبها.

المطلب الأول: مفهوم النسب المالية

هناك عدة تعاريف للنسب المالية لذا سوف نتطرق الى المفاهيم التالية :

تعريف النسب المالية: هي علاقة بين مقداريين مميزين للحالة المالية و كذا إمكانيات و نشاط المؤسسة.[1]

كما تعرف على أنها عبارة عن علاقة بين البسط والمقام يمثل كل منهما فقرة، أو مجموعة من الحسابات الختامية (الميزانية العمومية، وقائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج)، فالأرقام المطلقة التي ترد في البيانات الختامية قد لا تفصح بوضوح عن الوضع المالي، وشكل الأداء في المنشأة، مما يستدعي ربطها مع بعضها البعض بشكل نسبي، للحصول على نتائج ومعلومات تفيد في عملية تقييم الأداء.[2]

وتعتبر النسب المالية من أدوات التحليل المالي التي تستخدم في تحليل القوائم المالية للمؤسسة مما يبين لنا الأداء المالي للمؤسسة و اتجاه الأرباح فيها و مقدار السيولة ونقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة و على أساس هذه المعلومات يمكن التنبؤ و التخطيط و إعداد الموازنات التخطيطية التي من الممكن الاستفادة منها في تقييم الأداء و اتخاذ القرار و الرقابة .[3]

كما نجد أن المستثمرون و الشركات و الإدارات المالية و مكاتب الاستثمارات و المحاسبون القانونيون يهتمون بها ، باعتبارها أولا أداة من أدوات القياس و تقييم الأداء المالي و الظروف المالية للشركات في خلال فترة زمنية محددة ،و ترجع هذه الأهمية الى :

- سهولة حساب النسب المالية .
- هي عبارة عن مؤشرات كمية للحكم على الوحدات الداخلية و الخارجية.
- تعتبر مؤشرات أساسية للحكم على الأداء دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل.

---

[1] خميستي شيحة ، التسيير المالي للمؤسسة (دروس و تمارين محلولة) ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 93

[2] معتصم أيمن محمود الحلو ، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية "دراسة تحليلية على المصارف الاسلامية الفلسطينية" ،مذكرة لاستكمال متطلبات شهدة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الاسلامية غزة (فلسطين) ،2016 ،ص 51

[3] احمد غازي الطاهر ، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية "دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية" ، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، جامعة آل البيت - كلية إدارة المال و الأعمال قسم المحاسبة - ، الأردن ، 2015 ، ص 20

و تقوم النسب المالية على فكرة مقارنة و اختبار و تقييم العلاقة المتداخلة بين القوائم المالية ، كما تستعين ببعض الاجراءات مثل توفير مقياس المقارنة مع أفضل الشركات في المجال ، المقارنة الزمنية خلال عدد من السنوات .[1]

المطلب الثاني :أهمية النسب المالية و تصنيفاتها

الفرع الأول : أهمية النسب المالية

إن النسب المالية تعتبر من أدوات تقدير ومقارنة نتائج المؤسسة، و تسمح للمؤسسة عبر الزمن بمتابعة تطورها و تطور بعض المؤشرات الداخلية و الخارجية حيث من الواجب معرفة نقاط القوة و نقاط الضعف حتى يمكن استغلالها بشكل صحيح أو العمل على تصحيحها.[2]

و تكمن أهمية النسب المالية في النقاط التالية[3]:

- ✓ تقديم مدلولات ذات مغزى ومفيدة.
- ✓ استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة.
- ✓ مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.
- ✓ مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة.
- ✓ تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها.
- ✓ التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

الفرع الثاني: تصنيفات النسب المالية

هناك عدة أنواع من النسب المالية و بتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها و منه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة و المعبرة عن حالة المؤسسة و حسب القطاع الذي تنتمي إليه.

حسب (Besley &Brigham ,2000)فإن نسب الأداء قد قسمت إلى :

[1] عبد القادر الهاملي ، أثر إدارة الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري"،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ،تخصص إدارة الموارد البشرية ،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان(الجزائر) ،السنة 2017، ص 156.

[2] شوام بوشامة ، تقييم و اختبار الاستثمارات ، دار الغرب للنشر ، 2003 ، ص 131

[3] عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر ، 2006 ،ص81

الشكل (3-1) : تصنيف النسب المالية حسب (Besley & Brigham)

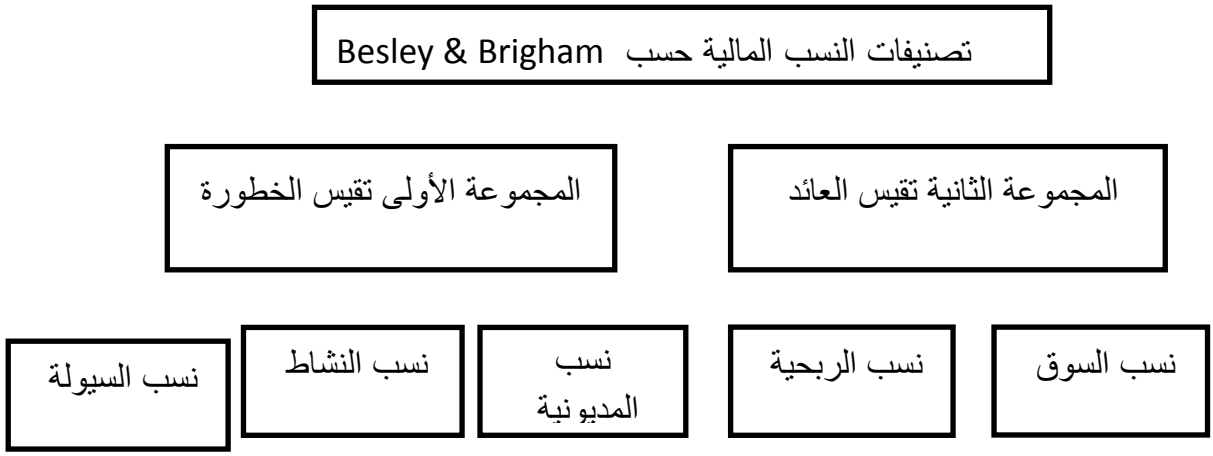

المصدر : : من إعداد الطالبتين بالاعتماد(محمد الشريف الأمين، أطروحة الدكتوراه، أثر آليات الحكومة على أداء المؤسسات الاقتصادية ، ص 91)

و حسب (آل شبيب ، 2007) فإن هناك 6 مجموعات رئيسية من النسب المالية و هي موضحة في الشكل البياني التالي :

الشكل (3-2) : التحليل المالي و أنواع النسب المالية

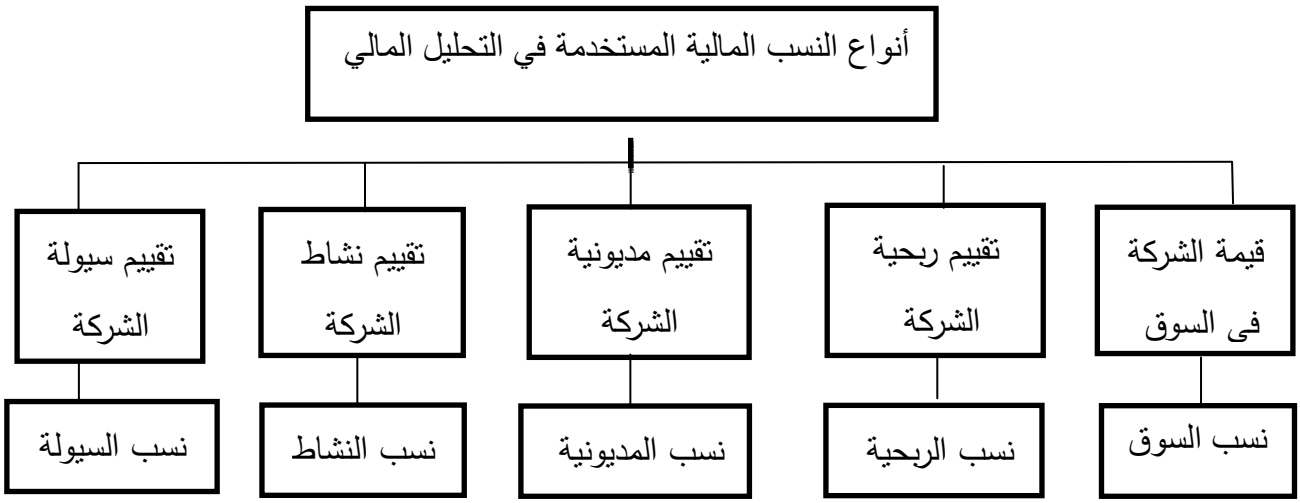

المصدر: : من إعداد الطالبتين بالاعتماد(محمد الشريف الأمين، أطروحة الدكتوراه، أثر آليات الحكومة على أداء المؤسسات الاقتصادية ، مرجع نفسه ، ص 91)

المطلب الثالث: مزايا و عيوب استخدام النسب المالية

للنسب المالية عدة مزايا في استخدامها لكن لا يعني ذلك أنه لا توجد لديها عيوب و هو ما سنتطرق اليه فيما يلي :

الفرع الأول: مزايا استخدام النسب المالية

يمكن إبراز مزايا استخدام النسب المالية في التحليل فيما يلي :[1]

- إمكانية حسابها ببساطة و يسر.
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم و التفسير و المقارنة.
- تقدم و تكشف بيانات و معلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى.
- القدرة التنبئية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية .
- تفسير و تقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار و الاقتراض.
- قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في نسب أخرى، بحيث يمكن الاستعانة بنسبة واحدة و الاستغناء على نسب عديدة عند تقييم مجال محدد من الأداء.

الفرع الثاني: عيوب استخدام النسب المالية

يوجد بعض نقاط القصور في النسب المالية يمكن ان تفقد هذه النسب قوتها في التحليل :[2]

- ان النسب المالية تعتمد على مدى سلامة الارقام الواردة في القوائم المالية و التقارير المالية .
- صعوبة تحديد الاسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية .
- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود الميزانية العمومية و قائمة الدخل من شركة لأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في كثير من الحالات غير واضحة.
- ان النسب المالية تحسب من بيانات مالية سابقة مما يجعلها ليست ذات دلالة في المستقبل .
- ان اعداد القوائم المالية يتم على اساس القيمة التاريخية للأصول و هذا الاساس يكون في التحليل مضللا في كثير من الحالات .
- تعبر قائمة المركز المالي عن الارصدة النقدية في تاريخ معين بينما الحركة النقدية تتسم بالحركة لا بالسكون .

[1] هيثم محمد الزغبي ،الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ،دار الفكر ، عمان ، 2000 - ص 223
[2] محمد محمود الخطيب ،الاداء المالي و اثره على عوائد اسهم الشركات، مرجع سابق ذكره ، ص 57

المبحث الثاني: المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي

تتعدد الطرق والأدوات في التحليل المالي ماضيا أو حاضرا ، بحيث يكون بإمكان المحلل المالي أن يختار منها ما يتلائم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به سواء كان الغرض من التحليل أو التشخيص باستخدام هذه الطرق لتقييم الوضع المالي للمؤسسة ، أو لدراسة الحاضر و التنبؤ بالمستقبل ، ومن أهم هذه الأدوات : المؤشرات و النسب المالية حيث سنعرضها فيما يلي :

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية، وذلك بإدراك تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي .

الفرع الأول: تعريف رأس مال العامل FR.

من بين مؤشرات التوازن المالي نذكر ما يلي :

أولا : تعريف رأسمال العامل .

هو عبارة عن الفائض من الموارد الدائمة المتمثلة في الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل بعد تغطية الاستخدامات الدائمة المتمثلة في الأصول المثبتة، فهو عبارة عن هامش أمان لتغطية دورة استغلال المؤسسة.

ثانيا: كيفية حسابه.

– **من أعلى الميزانية:** في هذه الحالة فإنه يساوي إلى الفرق بين الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الديون الطويلة الأجل) و الأصول الثابتة (الأصول غير الجارية).

رأس مال العامل الصافي: الأموال الدائمة – الأصول غير الجارية .

ويمكن توضيع الحساب من أعلى الميزانية كما يلي :

الجدول رقم (3–1):رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الأصول الثابتة رأس المال العامل	الأموال الدائمة

المصدر : Josette Peyrard.Analysa Financiere.8etidtoin .Vuitbert. Paris.128

– **من أسفل الميزانية:** في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة (المخزونات + قيم محققة + قيم الجاهزة) و الخصوم المتداولة (الديون القصيرة الأجل).[1]

رأسمال العامل الصافي: الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال. وكما يمكن توضيح حساب من أسفل لميزانية كما يلي :

الجدول رقم (3–2): رأس المال العامل من أسفل الميزانية .

الأصول المتداولة	**الخصوم المتداولة** **رأس المال العامل**

المصدر :**Ibid,P.129**

*يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى :

1عقبي حمزة ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، مرجع سابق ذكره،ص116و117.

أ- **رأس المال العامل الخاص:** وهو مقدار من الأموال الخاصة التي تمول الأصول المتداولة، أي أن الأموال الخاص لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل أيضا تمول جزء من الأصول المتداولة ويحسب بثلاث طرق موضحة كما يلي:

*** الأموال الخاصة – الأصول المتداولة .**

*** الأصول المتداولة – مجموع الديون.**

*** رأسمال العامل الصافي – الخصوم غير المتداولة.**

-إذا كان رأس المال العامل الخاص > 0 يدل على الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة و العكس إذا كان <0 .

ب- **إجمالي رأس المال العامل:** يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة الأجل أي تمثل الأصول المتداولة، ويحسب بطريقتين هما :

***مجموع الأصول المتداولة.**

*** مجموع الميزانية – الأصول غير المتداولة .**

***رأس المال العامل الخاص +رأس المال العامل الأجنبي.**

– الهدف من دراسة إجمالي رأس المال العامل هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

ج-**رأس المال العامل الأجنبي:** وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بثلاث طرق موضحة كما يلي:

*** مجموع الديون .**

*** إجمالي رأس المال العامل – رأس المال العامل الخاص.**

*** مجموع الميزانية – الأموال الخاصة.**

– **إذا كان رأس المال العامل الأجنبي >0:** يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير.[1]

– ثالثا : حالات رأس مال العامل .

✓ هناك ثلاث حالات **لرأسمال العامل** وهي موضحة كالتالي:

أ – **الحالة الأولى:** رأس المال العامل الصافي موجب **FR>0**.

رأس مال العامل موجب أي هناك توازن مالي في المدى البعيد ويعني أن الأموال الدائمة للمؤسسة حققت فائض وهي الحالة المثالية للمؤسسة شرط أن يكون هذا الفائض كبيرا جدا، حيث تستغل المؤسسة هذا الفائض لتمويل دورة استغلالها.

ب– الحالة الثانية: رأس مال العامل الصافي **FR=0**.

رأس مال العامل معدوم وهذا يعني أن الاموال الدائمة غطت الاصول الثابتة ولم يتبقى هناك فائض.

ج– الحالة الثالثة: رأس مال العامل الصافي **FR<0** .

رأس مال العامل الصافي في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.[2]

الفرع الثاني: احتياج رأس مال العاملBFR.

أولا: تعريف احتياج رأس المال العامل.

يرتبط الاحتياج رأس المال العامل ارتباطا شديدا بدورة الاستغلال، لذا يصعب إدراك مفهومه إلا باستعراض هذه الأخيرة. و يتمثل احتياج رأس المال العامل (BFR) في جزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول

1الدكتور مداني بن بالغيث و أستاذ عبد القادر دشاش ،ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية ،انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على تشخيص المالي للمؤسسة – دراسة حالة مطاحن الواحات ، تخصص: مالية الأسواق و مالية المؤسسة ، جامعة ورقلة ، سنة 13–14 ديسمبر 2011،ص20.

2الدكتور رفافة ابراهيم ،مطبوعة في مالية المؤسسة، مقدمة للطلبة السنة الثانية مالية ومحاسبة ،قسم علوم التسيير ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ، سنة 2016–2017،ص22و23.

المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون والقيم محققة) غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) ويضم هذا الاحتياج عنصرين هما:

-**رأس المال العامل للاستغلال (BFRE):** هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل المرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة ويمكن حساب كما يلي:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال:

أصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة للاستغلال.

***رأس المال العامل خارج للاستغلال(BFRHE):**هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل الذي يخص النشاط الغير العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

احتياج راس المال العامل خارج الاستغلال:

أصول المتداولة خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

❖ وبالتالي يمكن التعبير عن **الاحتياج من رأس المال العامل** بعلاقة الرياضية التالية :[1]

احتياج رأس المال العامل(BFR) :

احتياج راس المال للاستغلال + احتياج رأس المال خارج للاستغلال

1عقبي حمزة ،انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، ، نفس المرجع سابق ذكره ،ص118و119.

– ثانيا :حالات الاحتياج رأس المال العامل :

- ✓ **الحالة الأولى:** احتياج رأس المال العامل **BFR> 0** .

تحقق هذه الحالة يدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها و لا تحتاج إلى موارد أخرى. أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

– في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بهامش كبير من الديون كي لا تقع في مشكل تجميد الأموال، ومن الأفضل توظيفها.

- ✓ **الحالة الثانية:** احتياج رأس المال العامل **BFR= 0**.

تحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد .

- ✓ **الحالة الثالثة:** احتياج رأس المال العامل **BFR<0** .

تحقق هذه الحالة يدل على أن المؤسسة ليست بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيم تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.[1]

الفرع الثالث: الخزينة الصافية.

أولا: تعريف الخزينة الصافية TR.

هي عبارة عن مجموع الاموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة استغلالية ،أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا ، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.[2]

1الدكتورة ساجي فاطمة ، مطبوعة في مقياس التحليل المالي ،مرجع سابق ذكره ،ص26و27.

2شعيب شنوف، التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية إبلاغ المالي IFRS، مرجع سابق ذكره ، ص 118

ثانيا: كيفية حسابه.

تحسب الخزينة بطريقتين:

الطريقة الأولى : **الخزينة** : خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الطريقة الثانية **الخزينة** : رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

ثالثا: حالات الخزينة.

الحالة الأولى : موجبة TR>0.

هنا المؤسسة استطاعت تغطية احتياج رأس المال العامل بواسطة رأس المال العامل وتبقي فائض على شكل سيولة وهي حالة جيدة للمؤسسة شرط أن لا تكون قيمة الخزينة كبيرة وذلك لتجنب تجميد الأموال وعدم استغلالها بشكل جيد.

الحالة الثانية: معدومة =0.

وهي الحالة المثلى نظريا حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي رأس المال العامل مع احتياج رأس المال العامل .

الحالة الثالثة: سالبة TR< 0.

و هنا تكون المؤسسة غير متوازنة في المدى القصير حيث لم تستطع تغطية احتياجاتها لدورة الاستغلال بواسطة رأس المال العامل لذلك يلزمها اللجوء لموارد مالية لتغطية الاحتياجات دورة الاستغلال مما يزيد من خطر السيولة.[1]

1 الدكتور رفافة براهيم ،مطبوعة في مالية المؤسسة قسم علوم التسيير ،مرجع سابق ذكره،ص24.

المطلب الثاني : أنواع نسب المالية المستخدمة في التقييم الأداء المالي

النسب المالية كثيرة ومتنوعة بتنوع تصنيف كل باحث، وعلى كل مسير اختيار أهم النسب، وعليه حاولنا أن نركز في دراستنا على النسب التي نراها أكثر أهمية وفعالية.

الفرع الأول: نسب السيولة و التمويل.

سنتطرق الى أهم نسب للسيولة و التمويل فيما يلي :

1-نسب السيولة :

يقصد بنسبة السيولة على أنها هي النسبة التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المؤسسة لا تعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماتها.[1]

ويمكن القول أيضا أن السيولة هي عبارة عن النسب التي تقيس قدرة المشروع على مقابلة التزاماتها الجارية.[2]

و تهتم هذه النسب بتحليل قدرة الموارد المتاحة من أجل تسديد الاستحقاقات في المدى القصير. و من أبرز النسب التي يتم تداولها ما يلي:

أولا: نسبة التداول (السيولة العامة).

تشير نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل. ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة

و تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:[3]

نسبة التداول (السيولة العامة): الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

إذا كانت هذه النسبة<1 : يعني أن المؤسسة ليست لها القدرة على تسديد ديون الاستغلال.

إذا كانت النسبة >1 : يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد بالتزاماتها اتجاه الغير ، وبأنها تتمتع بسيولة كافية[4]

1الأستاذ علي خلف الله و البروفيسور وليد ناجي ،التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات ، مركز الكتاب الأكاديمي ،عمان (الأردن)، الطبعة الأولى ،سنة 2015،ص65.

2 الدكتور عبد العزيز النجار ، أساسيات الإدارة المالية ، الناشر المكتب العربي ،اسكندرية (مصر)، 2007،ص37

3 الدكتور منير شاكر محمد ولآخرون ،التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ،دار وائل للنشر ،عمان (الأردن)، الطبعة الثانية ،سنة 2005،ص72.

4 بوطغان حنان ،تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق ذكره،ص137.

ب-نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد ديونها في الأجل قصير من أصولها السريعة ويقصد **بالأصول السريعة هي:** الأصول المتداولة أو قصيرة الأجل بعد استبعاد الأصول المتداولة التي يصعب تحويلها إلى نقدية بسرعة مثل المخزون والمصروفات المقدمة.

وبالتالي يمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة المختصرة: الأصول السريعة /الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل)

ملاحظة1: الأصول السريعة = الأصول المتداولة – المخزون – المصاريف المدفوعة مقدما .[1]

ملاحظة 2:إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.[2]

ج- نسبة النقدية (نسبة السداد السريع): تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل من الأرصدة النقدية المتاحة لها سواء في الخزينة أو البنوك.

وتحسب كما يلي :[3]

نسبة النقدية (السداد السريع):رصيد النقدية /إجمالي الخصوم المتداولة.

2- نسب التمويل و الاستقلالية .

نسب التمويل :تهتم هذه النسب أساسا بتحليل التوازن المالي للمؤسسة من خلال دراسة العلاقة بين سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم من بينها :[4]

1 دكتور شحاتة السيد شحاتة ،التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفق لمعايير المحاسبية الدولية ،دار التعليم الجامعي، لإسكندرية (مصر)،سنة - 2018، ص124.

[2]احمد غازي الطاهر ، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية ، مرجع سابق ذكره ، ص 20

3محمد صالح حناوي ، الدكتورة نهال فريد مصطفى ، إدارة المالية التحليل مالي للمشروعات الاعمال ،دار الفتح لتجليد الفني ، مكتب جامعي الحديث ،إسكندرية (مصر)،سنة 2008،ص69.

[4]دكتور رفافة ابراهيم ، مطبوعة في مالية المؤسسة ، مرجع سابق ذكره ، ص 28

أولا : نسبة التمويل الدائم :

وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة فإذا كانت هذه النسبة أقل من واحد فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل ، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة . وتحسب عن طريق العلاقة التالية :

نسبة التمويل الدائم : الاموال الدائمة /الأصول الثابتة .

ثانيا: نسبة التمويل الخاص.

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة ، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة ، هذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك و العكس صحيح .

ويتم حسابه بالعلاقة التالية :[1]

نسبة التمويل الخاص:الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

ثالثا : نسبة الوفاء بالدين .

ويتم حسابها بالعلاقة التالية :

نسبة الوفاء بالدين: مجموع الأصول /مجموع الديون.

[1] اليمين سعادة ،استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها، مرجع سابق ذكره ،ص53.

رابعا :نسبة الاستقلالية المالية :

وتقيس هده النسبة درجة استقلال المؤسسة عن دائنيها و تحسب عن طريقة العلاقة التالية :[1]

نسبة الاستقلالية المالية :

الأموال الخاصة / مجموع الديون

مجموع الديون /مجموع الميزانية أو الاموال الخاصة / مجموع الميزانية

كلما قلت هذه النسبة عن 2 زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر وزاد يقينهم بقدرة المؤسسة على سداد ديونها.

الفرع الثاني : نسب توازن الهيكل التمويلي (الرفع المالي)و نسب الربحية

تشير نسب التمويل إلى درجة تمويل المنشأة من خلال المديونية للغير (الرافعة المالية: تقيس مقدرة المنشأة على سداد الديون عندما يحين ميعاد استحقاقها. كما تعتبر الربحية هدفا أساسي وأمر ضروري لبقاء عمل المؤسسة واستمرارها ، وغاية يتطلع إليها المساهمون وسوف نتعرض في هذا الفصل الى نسب الهيكل التمويلي و نسب الربحية والمردودية

1- نسب توازن الهيكل التمويلي

ونذكر فيما يلي أهم نسب المديونية :

أ-نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (نسبة الاقتراض): تقيس هذه النسبة إلى أي مدى تقوم المؤسسة بتمويل أصولها من أموال الغير و تسمى نسبة الاقتراض حيث أن :

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (نسبة الاقتراض):

إجمالي الديون / إجمالي الأصول

[1] الدكتورة نزعي فاطمة الزهراء ، محاضرات في مقياس التحليل المالي ،جامعة سعيدة ، سنة 2018/2017،ص21و22.

ملاحظة :يفضل أن تكون هذه النسبة أقل من النسبة في المؤسسات الاخرى التي تعمل في نفس النشاط لأن زيادة هذه النسبة يعني أن المنشأة قد تواجه صعوبة في الحصول على قرض إضافي في المستقبل بإضافة إلى احتمال أن تواجه المؤسسة مخاطر ناتجة عن عدم القدرة على سداد القروض و فوائد في المستقبل .[1]

ب-**نسبة الديون إلى حق الملكية:** توضح هذه نسبة ما يقدمه المقرضون للمؤسسة من أموال في مقابل ما يقدمه لها الملاك من أموال.

ويتم حسابه كما يلي :[2]

نسبة الديون إلى حق الملكية: إجمالي الديون /إجمالي حقوق الملكية .

حيث: حق الملكية =رأس المال +الاحتياطات+ الأرباح المحتجزة.

ج-نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية: تبين هذه النسبة مدى وجود توازن بين كل من الأموال المقترضة و أموال حقوق الملكية وذلك في الهيكل المالي الطويل للمؤسسة، ويتم حسابه كما يلي:[3]

نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية:

الديون طويلة الأجل /إجمالي حقوق الملكية.

د-**معدل تغطية الفوائد:** يقيس هذا المعدل إلى أي مدى قد تنخفض إيرادات المؤسسة قبل الضرائب والفوائد بدون وضع الشركة في وضع مخجل أمام الدائنين متمثلا في عدم قدرتها على سداد الفوائد، وتحسب بالمعادلة التالية :[4]

[1] دكتور شحاتة السيد شحاتة ، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ،نفس مرجع سابق ذكره ،ص140و141.

[2] الدكتور عبد المعطي أرشيد ، الدكتور حسني علي خربوش، أساسيات الإدارة المالية ،دار زهران للنشر ،ص86.

3دكتور أحمد محمد غنيم ،الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء ،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، جمهورية مصر العربية-منصورة-برج السفلية ،بدون طبعة ،سنة2016،ص86و87.

4 دكتور محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية ، دار حامد للنشر والتوزيع عمان (الأردن)، سنة 2015،الطبعة الثالثة، ص168.

معدل تغطية الفوائد: صافي الربح قبل الضرائب +الفوائد /الفوائد .

النسب السابقة و الخاصة بهيكل التمويل تفيد بتوازن هذا الهيكل بما يعطي قوة للمركز المالي[1].

2- نسب الربحية و المردودية

سوف نتناول في هذا الفرع نسب الربحية و المردودية :

أ-**نسب الربحية:** هذه النسب تقيس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح، ومؤشرات الربحية هامة لتقويم كفاءة إدارة المؤسسة لمواردها. وتعتبر النسب الربحية مرتبطة ارتباط مباشر بمجمل نشاط المؤسسة ،حيث أن كل جانب يلعب دورا ايجابيا أو سلبيا في زيادة ونقصان الربحية [2]. ومن بين هذه النسب نذكر مايلي :

1-**نسبة مجمل الربح (هامش الربح الإجمالي):** يمثل مجمل الربح الفرق بين ايرادات المبيعات وتكلفة المبيعات ويستخدم مجمل الربح في تغطية مصروفات المؤسسة التشغيلية المختلفة من مصاريف بيعية أو تسويقية و الإدارية وتمويلية و بالتالي فإن :[3]

نسبة مجمل الربح :النتيجة الإجمالية /رقم الأعمال الصافي

2-**هامش الربح الصافي :** تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي المحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل من المبيعات أو الايرادات . و أعلى نسبة تشير إلى أن المؤسسة أكثر ربحية.

ويتم حسابه كما يلي :[4]

هامش الربح الصافي :صافي الربح / صافي المبيعات *100

[1] أحمد محمود عمارة، دراسات الجدوى و قرار الاستثمار ، بدون الطبعة ،دار النهضة العربية ،القاهرة (مصر)،2003،ص273.

[2] أستاذ ودكتور وليد ناجي الحيالي ، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية ،من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2007, ص51،

[3] الدكتور شحاتة السيد شحاتة ، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفق لمعايير المحاسبة الدولية ،نفس مرجع سابق ذكره ،ص127

[4] أستاذ فهمي مصطفى الشيخ ،التحليل المالي ، بدون دار النشر ، الطبعة الأولى 2008،ص42.

3-**العائدعلى إجمالي الاستثمار :** تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لها من المساهمين و الأموال المقترضة في تحقيق عائد تلك الأموال ويتم حسابها كما يلي:[1]

العائد على إجمالي الاستثمار : الربح الصافي / إجمالي الاستثمار .

ملاحظة : إجمالي الاستثمار= الاموال الخاصة +الديون الطويلة الأجل = الأموال الدائمة .

4-العائد على إجمالي الأصول : يستخدم لمعرفة العائد على العمليات التشغيلية قبل الفوائد والضرائب ويشير إلى الأرباح الناجمة عن كل دينار من الاصول وفقا لقيمة الدفترية ، وهو ما يعرف أيضا بالقوة الإيرادية الأساسية .ويتم حسابه كما يلي :[2]

العائد على إجمالي الاصول :ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب / متوسط مجموع الأصول *100

ملاحظة : متوسط مجموع الأصول = أصول أول مدة +أصول نهاية المدة /2.

ب – نسب المردودية :

هي عبارة عن القدرة على تحقيق فائض من العلاقة بين التكلفة والعائد و يعبر عنها في صورة وحدات نقدية[3]. كما يمكن تعريف المردودية على أنها ذلك التصرف الاقتصادي الهادف إلى توظيف الأمثل لمجموعة من الموارد المتاحة وتقاس بالعلاقة ما بين النتيجة و الموارد المستغلة .

وقبل استعراض نسب المديونية، لا بد من التنبيه إلى أن المؤسسات ذات المديونية المرتفعة تكون عادة أكثر تأثرا بالتطورات السلبية التي قد تطرأ على نشاطها من تلك المؤسسات ذات المديونية المنخفضة، و لما كانت نسب المديونية تساعد في قياس مدى هذا تأثر، فقد كان من الواجب الانتباه إلى الاختلاف الو اسع بين هذه النسب باختلاف الأنشطة التي تمارسها المؤسسات.ويمكن ذكر أهم نسب لتحليلها كما يلي :

1الدكتور عادل علي باكر الماحي أبو الجود ،دور النسب المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية ،المجلد 06 ،العدد03،ديسمبر 2019،ص229.

[2] أستاذ فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، نفس مرجع سابق ذكره ،ص45.

[3] أستاذ سعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات والرهانات ، دار المريخ ، الرياض ،2000،ص58.

1-**نسبة المردودية المالية** :وتفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة ،ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى تتمكن المؤسسة من جذب أكبر عدد من المساهمين عند الحاجة . يتم حسابه كما يلي :[1]

المردودية المالية :النتيجة الصافية / الاموال الخاصة .

2-نسبة المردودية الاقتصادية: وتعبر هده النسبة عن حسن تسير وكفاءة المؤسسة في استخدام الأمثل لمواردها لتحقيق الأرباح و كذلك تدل على أن مردودية المؤسسة جيدة ، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

نسبة المردودية الاقتصادية :النتيجة الصافية /الأصول الاجمالية .

3-المردودية التجارية : تسمح بتقييم الأداء التجاري للمؤسسة ، فهي معيار مهم لتقييم الأداء المؤسسات التجارية ، وتتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري ، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على اصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري الصناعي الدي تمارسه المؤسسة ويمكن حسابها كما يلي :[3]

المردودية التجارية: الربح الإجمالي / رقم الأعمال .

4-المردودية المادية: تحسب بالعلاقة التالية :[4]

المردودية المادية : الكمية المنتجة / عدد العمال.

[1] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن،2006،ص267.
[2] الدكتور العيد صوفان ، مطبوعة بعنوان محاضرات في التحليل المالي ، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل
[3] عادل عشي ،مرجع سابق ذكره ،ص82.
[4] الدكتور نزعي فاطمة الزهراء ، نفس مرجع سابق ذكره ،ص22.

الفرع الثالث: نسب النشاط و السوق.

سوف نتطرق إلى نسب النشاط ونسب السوق كما يلي:

1- نسب النشاط

يطلق على مجموعة النسب هذه أيضا نسب إدارة الموجودات، و تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج اكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، و تحقيق اكبر حجم من المبيعات و بالتالي أعلى ربح ممكن[1].

و تتضمن نسب النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات و جميع الاستثمارات في مختلف أنواع الموجودات، مع تركيز على ذلك الجزء من الموجودات ذوات الصلة الأكثر في تحقيق المبيعات خاصة المؤسسات التجارية .

و تقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات و مختلف أنواع الموجودات من بضاعة و مدينين و موجودات ثابتة، و تعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن[2].

أهم نسب النشاط ما يلي:

معدل دوران إجمالي الأصول: رقم الأعمال /متوسط الأصول

حيث أن : متوسط الأصول =مجموع الأصول أول الام +مجموع الأصول نهاية العام /2.[3]

معدل دوران الأصول الثابتة :رقم الأعمال /متوسط الأصول الثابتة .

حيث أن :متوسط الأصول الثابتة :الأصول الثابتة في بداية العام +الأصول الثابتة في نهاية العام /2[4]

معدل دوران الأصول المتداولة :رقم الأعمال / متوسط الأصول المتداولة .

[1] دكتور محمود عزت ،أستاذ أيمن هشام ،دور التحليل المالي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد التسع والاربعون 2016،ص306.،

[2] مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ،2006 ، ص 317

[3] دكتور شحاتة السيد شحاتة ، نفس مرجع سابق ذكره ،ص131و134.

[4] الدكتور أسامة عبد الخالق الأنصاري ،الادارة المالية ، النشر و التوزيع الالكتروني للكتب العربية ، دون طبعة ، دون سنة نشر، ص 196

حيث أن :متوسط الأصول المتداولة =الأصول المتداولة في بداية العام +الأصول في نهاية العام /2

متوسط فترة التحصيل =360 /معدل دوران الحسابات المدينة(معدل دوران العملاء).

متوسط فترة التخزين =360 / معدل دوران المخزون

متوسط فترة التسديد= 360/معدل الدوران الحسابات الدائنة .

2- نسب السوق

تقدم هذه المجموعة من النسب تصورا مهما عن ما يهتم به المستثمرين والملاك داخل منظمة الأعمال ، فالبعض يشتري الأسهم بقصد الحصول على الأرباح الموزعة وهذا هدف قصير الأجل والبعض يشتري بهدف تحقيق الأهداف الرأسمالية عن طريق بيعها في الوقت المناسب وهذا الهدف طويل الأجل وبالتالي فإن المستثمرين معاييرهم مختلفة في استخدامهم للحكم على شراء أسهم الشركة .[1]ومن بين النسب السوق نذكر ما يلي :

معدل ربحية السهم : ربحية السهم من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المساهمون ، حيث توضح قيمة نسبة الأرباح التي حققها سهم الشركة خلال فترة محاسبية معينة و يتم حسابه كالتالي:[2]

معدل (عائد) ربحية السهم: صافي الربح بعد الضريبة والفائدة / عدد الأسهم.

نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية: وهي تقيس مدى الزيادة أو الانخفاض للقيمة الدفترية للأسهم مقارنة بالقيمة السوقية.

نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية : السعر السوقي للسهم/ القيمة الدفترية للسهم .

1أحمد غازي طاهر، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية ، مرجع سابق ذكره ،ص27.
[2] الدكتور أسامة عبد الخالق الأنصاري ،الادارة المالية ، مرجع سابق ذكره ، ص 213

نسبة القيمة السوقية للاسمية: وهي تقيس التكلفة التاريخية للأسهم مقارنة بالقيمة السوقية للسهم فإذا كانت أقل من (1) فإن هذا يدل على أن المؤسسة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم .

نسبة القيمة السوقية للاسمية : السعر السوقي للسهم / القيمة للسهم .

عائد التوزيع الاسهم :السعر السوقي للسهم /ربحية السهم .

واستنادا إلى ما سبق يتبين أن النسب المالية المذكورة تمثل علاقة بين عنصرين وأن القيمة لا يكون لها أي مدلول إلا بمقارنتها بمعدل معياري آخر ، والتي يمكن الحصول عليه من خلال استخلاص المعدلات والنسب المئوية المستخلصة من القوائم المالية السابقة لنفس العميل أو العملاء من نفس الصناعة التي تنتمي إليها نشاط العميل[1]

1فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي و المحاسبي في شركات الاتصال و تكنولوجيا المعلومات في دول الكويت، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في المحاسبة، جامعة آل البيت كلية إدارة المال والأعمال، 2017، ص42،

خاتمة الفصل:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على أهم المؤشرات و النسب المالية و المتمثلة في نسب السيولة ، نسب التمويل ، نسب النشاط ، نسب الربحية ، نسب السوق و نسب المديونية ، و من خلال هذا الفصل توصلنا الى أن عملية تقييم الأداء المالي تحتاج الى بعض النسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة وضعيتها المالية و هو ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي(الجانب التطبيقي) .

الفصل الرابع :

تقييم الأداء المالي(دراسة حالة الديوان الوطني للتطهير –سعيدة–)

مقدمة الفصل الرابع :

بعد دراستنا الجانب النظري بكل جوانبه سنقوم في هذا الفصل بربط أهم نقاط الجانب النظري بالجانب التطبيقي والذي سوف نتطرق فيه إلى أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للديوان الوطني للتطهير *وحدة سعيدة* من خلال استخدام بعض المؤشرات والنسب المالية وتحليلها وذلك بالاعتماد على بعض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019.

وللقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : تقديم لديوان الوطني للتطهير لولاية سعيدة .

المبحث الثاني : أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للديوان الوطني للتطهير (سعيدة) .

المبحث الأول : تقديم للديوان الوطني للتطهير لولاية سعيدة .

يعد الديوان الوطني للتطهير من بين أهم المراكز التي تقوم بصيانة أنظمة التطهير في مختلف ولايات الوطن . وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين سنتطرق في هذين المطلبين إلى تقديم نظرة عامة حول الديوان الوطني للتطهير (المؤسسة الأم) وعموميات حول الديوان الوطني لتطهير للولاية سعيدة.

المطلب الأول: نظرة عامة حول الديوان الوطني للتطهير.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الديوان الوطني للتطهير والمهام التي يقوم بها.

الفرع الأول: تعريف الديوان الوطني للتطهير(المؤسسة الأم).

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تمارس نشاطها تحت وصاية الموارد المالية، تم إنشاء الديوان الوطني للتطهير بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01–102 بتاريخ 21أفريل 2001 .

الديوان الوطني للتطهير مكلف بحماية المحيط المائي و تطبيق سياسة التطهير بالتشاور مع جماعات محلية حيث يلتزم في هذا السياق بمبادئ التسيير البيئي لجوانب و أثار بيئية ناتجة عن أنشطته .

الفرع الثاني : مهام الديوان الوطني للتطهير.

يقوم الديوان الوطني للتطهير بتسيير استغلال وصيانة أشغال ومنشآت التطهير، ومن أهدافه :

* حماية ووقاية الموارد والمحيط المائي.

*مقاومة كل أشكال التلوث المائي

*الحفاظ على الصحة العمومية .

*إلى جانب هذا يضمن الديوان الوطني للتطهير لحساب الدولة إنجاز الأشغال و المنشأة المقبوضة المتعلقة بمشاريع الدراسات لإنجازات وإعادة التأهيل وتفقد محطات التطهير وشبكات الصرف الصحي وكذا محطات الرفع.

الفرع الثالث: تنظيم الديوان الوطني للتطهير

تم تجهيز الديوان الوطني للتطهير بمجلس للتوجيه و المراقبة و المديرية العامة و (12) منطقة و مديريتان للتطهير ،43 وحدة موزعة عبر كل أنحاء التراب الوطني حيث يوجد :

1- شبكات الصرف الصحي :

استغلال وتسيير :

- 591 بلدية على 1541 متواجدة
- 19854 كلم على 31853 كلم من طول الشبكة الوطنية للتطهير .

2- محطات التطهير :

- 32 محطة تطهير و 20 حوض معالجة بسعة إجمالية تقدر بـ 3.5 مليون ما يعادل /سكان أو 600000 م3 من سعة المجموع اليومي .

3- محطات الرفع :

175 محطة رفع تقوم بضخ حوالي 68 مليون م3 على السنة .

المطلب الثاني : عموميات حول الديوان الوطني للتطهير لولاية سعيدة .

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الديوان الوطني للتطهير لولاية سعيدة و التعرف على الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

الفرع الأول : التعريف بالديوان الوطني للتطهير لولاية سعيدة .

هو عبارة عن مجلس توجيه وإشراف ويرأسه مدير عام وست مديريات مسؤولة على التوالي : الإدارة و المالية و الموارد البشرية والتدريب و العمليات والصيانة والدراسات و الأعمال والموارد العامة وأخيرا التنظيم و الإدارة المفوضة . ومن بين مناطقها نجد مايلي :

ثلاث مناطق مباشرة من الصرف الصحي ،ثلاثة عشر منطقة (الجزائر ، سطيف ،تيزي وزو ، شلف ، تيارت ،وهران ،قسنطينة ،باتنة ،الأغواط ، بشار ، تمنراست ، سعيدة) ،وأربع وأربعين وحدات في الصرف

الصحي موزعة عبر أربع وأربعون ولاية ، ومئة وخمسة وستون مراكز صرف الصحي واثنين من عمل وإعادة تأهيل

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للتطهير لمنطقة سعيدة.

يبين الشكل التالي الهيكل التنظيمي لديوان الوطني للتطهير لولاية سعيدة.

الشكل (4–1) يبين الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للتطهير.

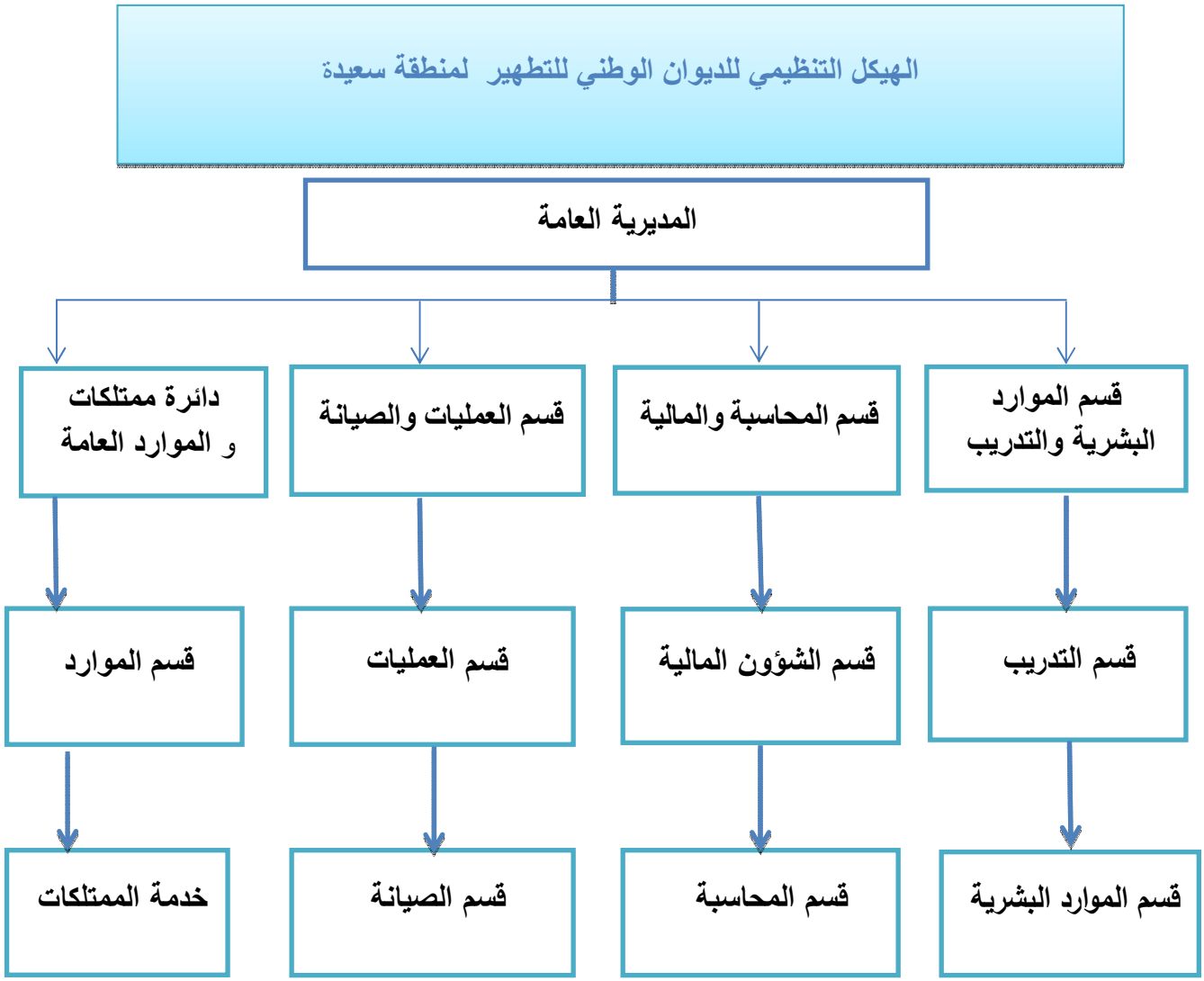

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف محاسب الديوان الوطني للتطهير لوحدة سعيدة السيد مرين مصطفى

المبحث الثاني: أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة للديوان الوطني للتطهير(سعيدة).

سنقوم في هذا المبحث بعرض الميزانيات المختصرة للديوان للتطهير للسنوات الأربعة (2016-2017-2018- 2019) تقييم أداءه المالي بواسطة النسب و المؤشرات، وحيث قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين :

-عرض الميزانيات المالية المختصرة للسنوات 2016-2017-2018-2019.

- تقييم الأداء المالي للديوان الوطني للتطهير (سعيدة).

المطلب الأول: عرض الميزانيات المختصرة للسنوات(2016-2019).

يمكن عرض الميزانيات المالية المختصرة للسنوات(2016-2019) كما يلي :

الفرع الأول : جانب الأصول للميزانية المختصرة.

سنقوم بهذا الفرع بتمثيل جانب الأصول للميزانية المختصرة كمايلي :

الجدول (4–1) يوضح الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للسنوات (2016– 2017 –2018 2019)

السنوات	الأصول							
	2016		2017		2018		2019	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأصول غير متداولة	33999066.71	85.43	28495619.91	81.72	18588433.07	66.61	11689540.20	34.44
قيم الاستغلال	1513218.72	3.8	599520.19	1.78	776422.88	2.78	12075497.47	35.58
القيم القابلة للتحقيق	3743443.49	9.4	5044579.55	14.47	8305165.63	29.76	3844405.34	11.33
القيم الجاهزة	540418.20	1.35	730525.34	2.09	235549.84	0.85	6327020.42	18.64
مجموع الأصول	39796147.12	100	34870238.99	100	27905571.42	100	33936463.52	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للسنوات 2016–2017–2018–2019 (انظر الملاحق)

الشكل (4–2) يمثل التمثيل البياني للميزانية المختصرة للديوان الوطني للتطهير جانب الأصول خلال الفترة (2016– 2019)

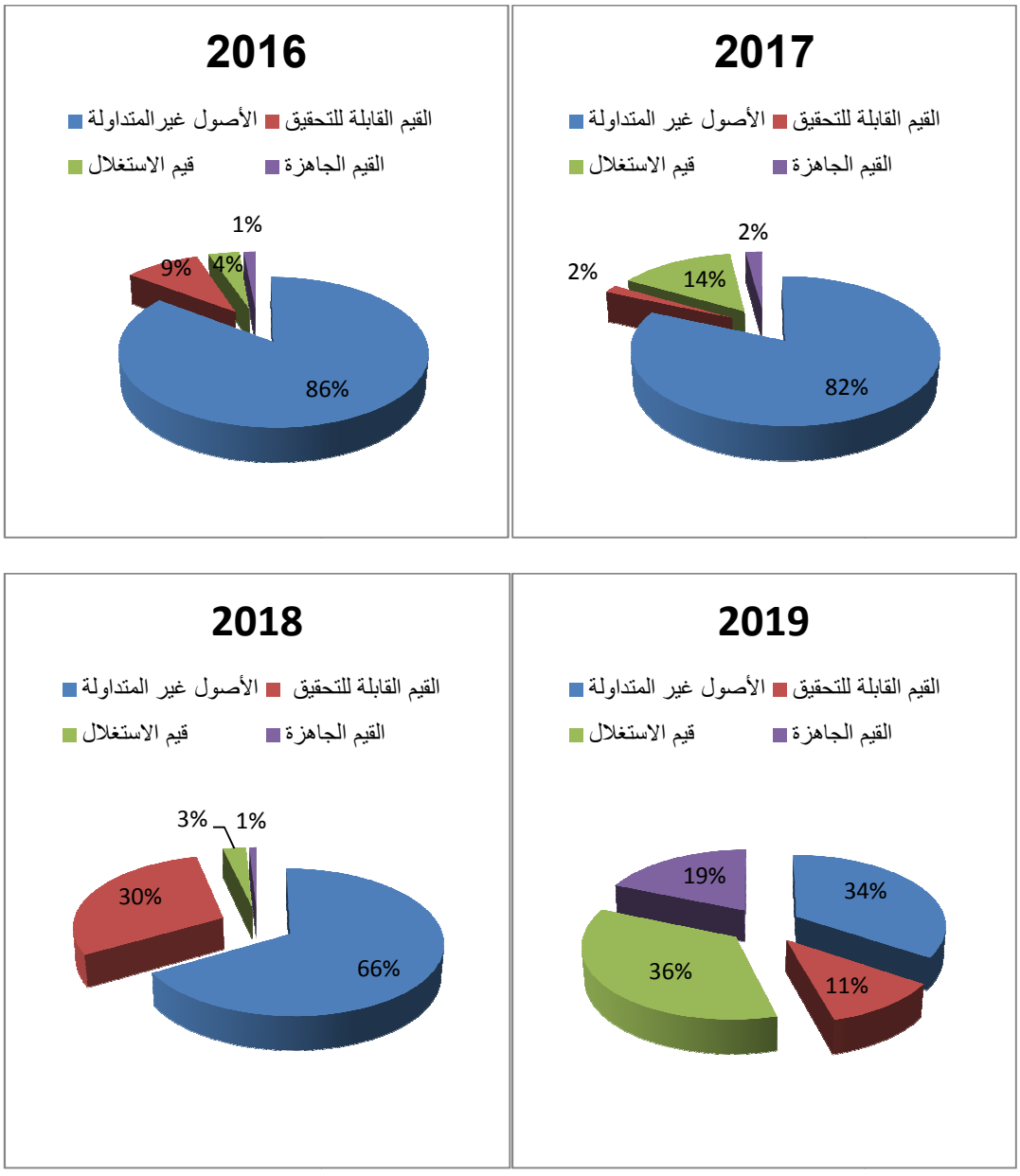

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة للديوان الوطني للتطهير

الفرع الثاني : جانب الخصوم للميزانية المختصرة.

سنقوم بهذا الفرع بتمثيل جانب الخصوم للميزانية المختصرة كمايلي:

جدول رقم (4–2):الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم للسنوات 2016–2017–2018– 2019

السنوات	الخصوم							
	2016		2017		2018		2019	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأمـــوال الخاصة	21555799.12	54	12576296.08	36.06	(9097148.84)	-32.6	(16500708.5)	-48.62
الخصـــوم غيـــر المتداولة	5701405.98	14.33	7422639.98	21.29	7359345.00	26.37	9787767.00	28.84
لخصـــوم لمتداولة	12538942.02	31.51	14871302.93	42.65	29643375.26	106.23	40649405.02	119.78
مجمـــوع الخصوم	39796147.12	100	34870238.99	100	27905571.42	100	33936463.52	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة لسنوات (2016–2017–2018– 2019)(انظر الملاحق)

الشكل (4–3) يمثل التمثيل البياني للميزانية المختصرة للديوان الوطني للتطهير جانب الخصوم خلال الفترة (2016– 2019)

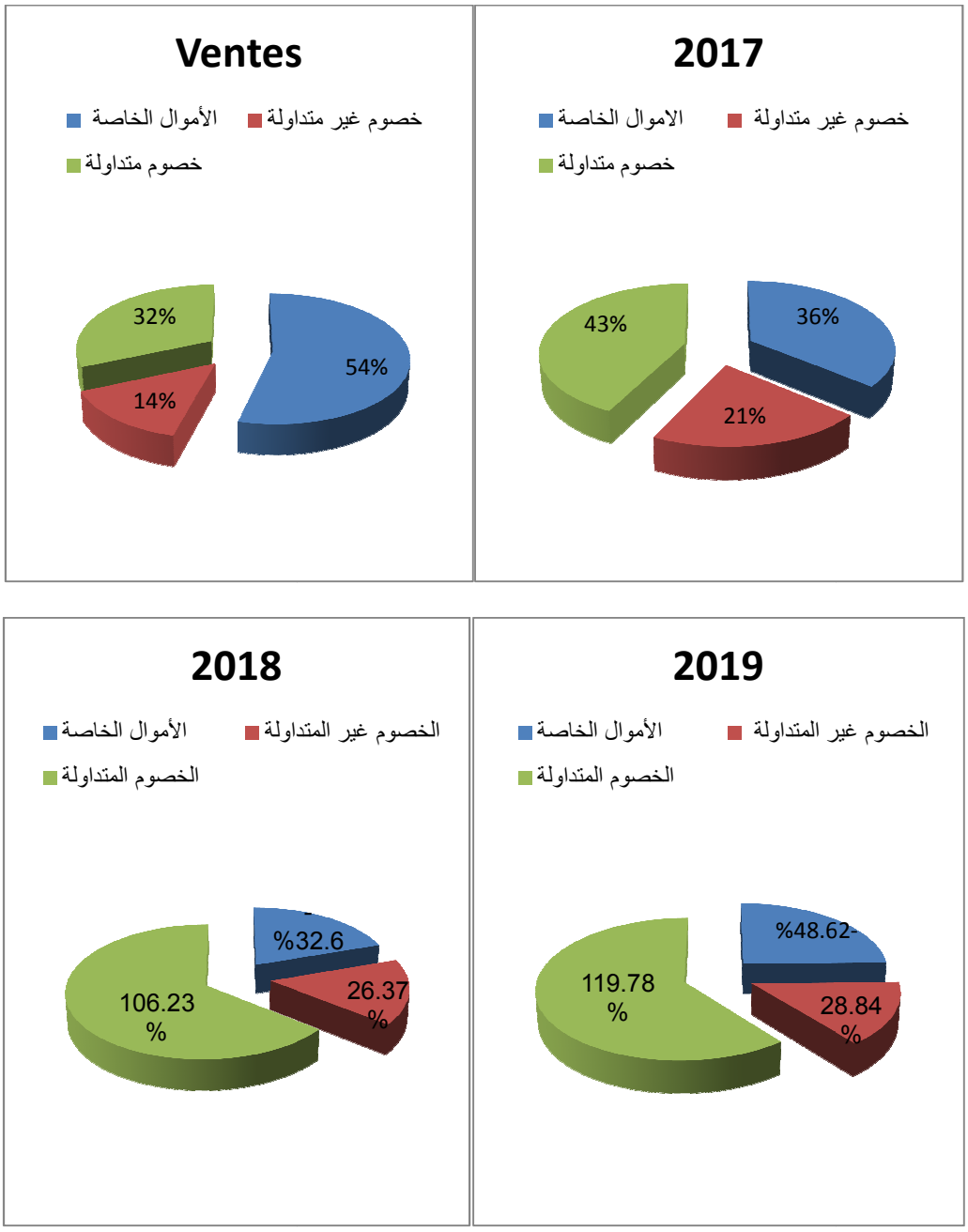

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للديوان الوطني للتطهير

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للديوان الوطني للتطهير(سعيدة).

سنقوم في هذا المطلب بتحليل المؤشرات التوازن المالي وتتبع تطور نشاط مؤسسة الديوان الوطني للتطهير من خلال مجموعة من مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية ، والتي يتم حسابها من خلال الوثائق المحاسبية التي تم حصول عليها من المؤسسة ، حيث قسم هذا المطلب إلى ثلاث فروع :

*– تقييم الأداء المالي عن طريق المؤشرات التوزان المالي.

*–تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية الخاصة بالميزانية .

*–تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية الخاصة بجدول حسابات النتائج.

الفرع الأول : تقييم الأداء المالي بواسطة المؤشرات التوازن المالي

أولا : يقوم المحلل بتحليل التوازن المالي بالاعتماد مؤشرات التوازن المالي وهي :

جدول رقم(4–3) يتضمن حساب مؤشرات التوازن المالي

البيان/السنوات	2016	2017	2018	2019
الأصول متداولة	5797080.41	637462508	9317138.35	22246923.32
–				
خصوم متداولة	212538942.0	14871302.93	29643375.26	40649405.02
رأســـمال العامـــل الصافي	**(674186161)**	**(849667785)**	**(20326236.91)**	**(18402481.7)**

الأموال الخاصة	21555799.12	12576296.08	-9097148.84	16500708.5
–				

الأصول غير متداولة	33999066.71	28495613.91	18588433.07	11689540.2
رأســـمال العامـــل الخاص	**12443267.59)**	**(15919317.83)**	**(27685581.91)**	**(28190248.7)**
مجمـــوع الأصـــول المتداولة	5797080.41	6374625.08	9317138.35	22246923.32
إجمـــالي رأســـمال العامل	**5797080.41**	**6374625.08**	**9317138.35**	**22246923.32**
الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل	5701405.98 212538942.02	7422639.98 14871302.93	7359345.00 29643375.26	9787767.00 40649405.02
رأســـمال العامـــل الأجنبي	**18240348**	**22293942.91**	**37002720.26**	**50437172.02**
(قـــيم الاســـتغلال+ القيم القابلة للتحقيق) – الديون قصيرة الأجل	(1513218.72+ 3743443.49) 12538942.02	(599520.19+ 5044579.55) 14871302.93	(776422.88+ 8305165.63) 29643375.26	12075497.47 (3844405.43+ 40649405.02
احتياجـــات رأســـمال العامل	**(7282279.81)**	**(9227203.19)**	**(20561786.75)**	**(24729502.1)**
راس مـــال العامـــل	**(674861.61)**	**(8496677.85)**	**(20326236.91)**	**(18402481.7)**

الصافي – احتياجـــات رأســـمال العامل	(728227.81)	(9227203.19)	(20561786.75)	) 24729502.12 (
الخزينة	**540418.2**	**730525.34**	**235549.84**	**6327020.42**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة2016-2017-2018-2019

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي :

بالنسبة لرأس مال العامل الصافي : نلاحظ ان المؤسسة حققت رأس مال العامل الصافي سالب طيلة الأربع سنوات و هذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع تغطية التزاماتها القصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول المتداولة و بالتالي لا تملك هامش أمان لمواجهة التزاماتها اتجاه الغير و في هذه الحالة لا تحقق التوازن المالي ، حيث أن الأصول غير الجارية ممولة عن طريق ديون قصيرة الأجل و هذا توظيف غير عقلاني لموارد المؤسسة و هي في حالة حرجة بما أن عدم التوازن لازمها خلال أربع سنوات متتالية.

بالنسبة لرأس مال العامل الخاص : نلاحظ أنه طيلة السنوات الأربع رأس مال العامل الخاص للمؤسسة سالب و هذا يعني أن أموالها الخاصة لا تغطي أصولها الثابتة، وأنها تحتاج الى خصوم غير متداولة لتغطية ذلك .

بالنسبة لرأس مال العامل الاجمالي : نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت خلال السنوات المدروسة رأس مال عامل إجمالي موجب ومتزايد ما يعني زيادة حجم الأصول المتداولة بسبب استفادة المؤسسة من مشاريع جديدة و بالتالي زيادة قيمها الجاهزة و قيم الاستغلال و إذا ما قارناه مع مجموع الأصول غير الجارية فهو أصغر منه طيلة الثلاث سنوات الأولى وهو ما لا يطابق طبيعة نشاط المؤسسة الانتاجي مما يعني عدم كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها ضمن استخدامات بما يوافق طبيعة نشاطها غير أنه في سنة 2019 رأس مال العامل الاجمالي أكبر من مجموع الأصول غير الجارية مما يبين الكفاءة الجيدة في تقسيم استخدامات بما يتناسب مع طبيعة النشاط.

بالنسبة لرأسمال العامل الأجنبي : نلاحظ بانه موجب خلال الأربع سنوات و في ارتفاع مستمر وذلك نتيجة الانخفاض المستمر في الأموال الخاصة و هو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تحصلت عليها من الخارج لتمويل نشاطها حيث نلاحظ أنه في 2016 رأس مال العامل الأجنبي أصغر من الأموال الخاصة و هو ما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا عن دائنيها ، غير أنه في السنوات الثلاث التالية نلاحظ أن رأس مال العامل الأجنبي أكبر من الأموال الخاصة و هو ما يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا عن دائنيها.

بالنسبة لاحتياج رأس مال العامل BFR: نلاحظ أن احتياج رأس مال العامل للسنوات الأربع سالب و هذا جيد بالنسبة للمؤسسة ويعني أنها تمول احتياجات دورتها و لا تحتاج الى موارد أخرى ، أي أن احتياجات الدورة أقل من مواردها و هذا راجع الى التزايد الذي عرفته الديون قصيرة الأجل مما يعني وجود موارد كافية لتنشيط دورة الاستغلال.

بالنسبة للخزينة TR : نلاحظ أن الخزينة موجبة طيلة السنوات الأربع و هذه الحالة تدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الاستغلال دون اللجوء إلى القروض البنكية وهو ما حقق للمؤسسة مبالغ سائلة تستطيع التصرف فيها لمواجهة المصروفات النقدية، لكنها تواجه مشكلة ربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية و لكن مع كل ذلك المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي و ذلك لأن معادلة التوازن الوظيفية تحققت خلال السنوات الأربعة حيث أن0< BFR – FRN خلال هذه السنوات ، و لكن رغم ذلك لابد من الإشارة إلى أنه السنوات الثلاثة الأخيرة لم تملك المؤسسة هامش أمان و بالتالي عدم القدرة على موجهة سداد الديون قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها إذ لابد للمؤسسة على مواجهة هذا الخلل في التوازن فهو يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة حيث أن الإحتياجات السالبة التي كانت بقيمة أكبر من رأس المال العامل هي من ساهمت في المحافظة على التوازن المالي للمؤسسة .

الشكل رقم(4–4): يوضح التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة

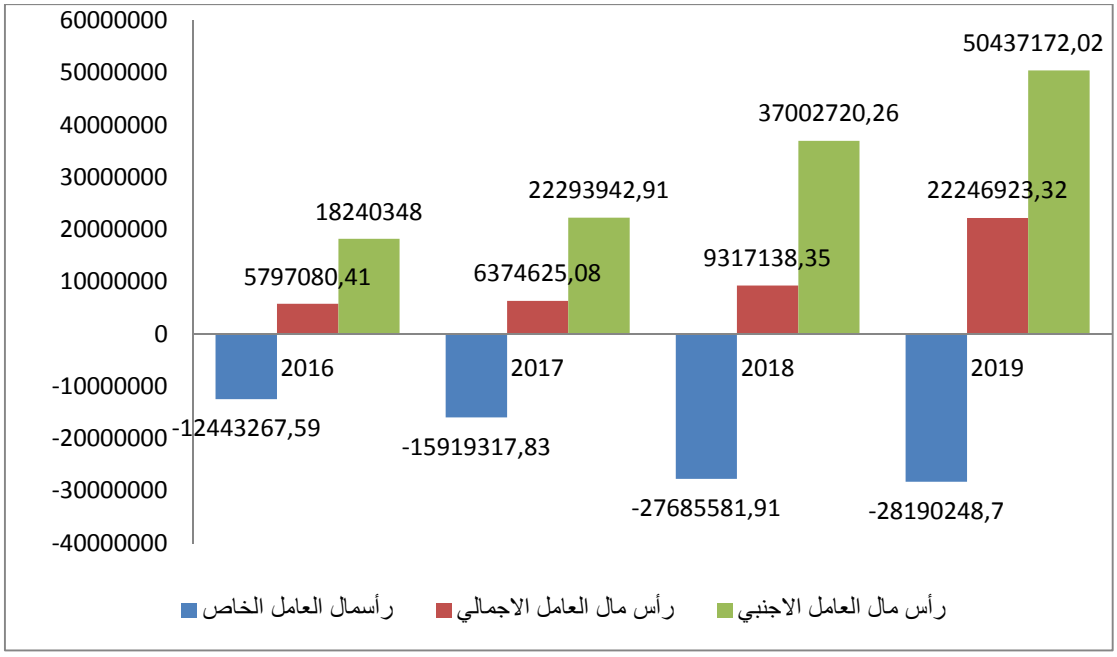

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

الشكل (4–5) يمثل التمثيل البياني لرأس مال العامل الصافي ، احتياج رأس مال العامل و الخزينة

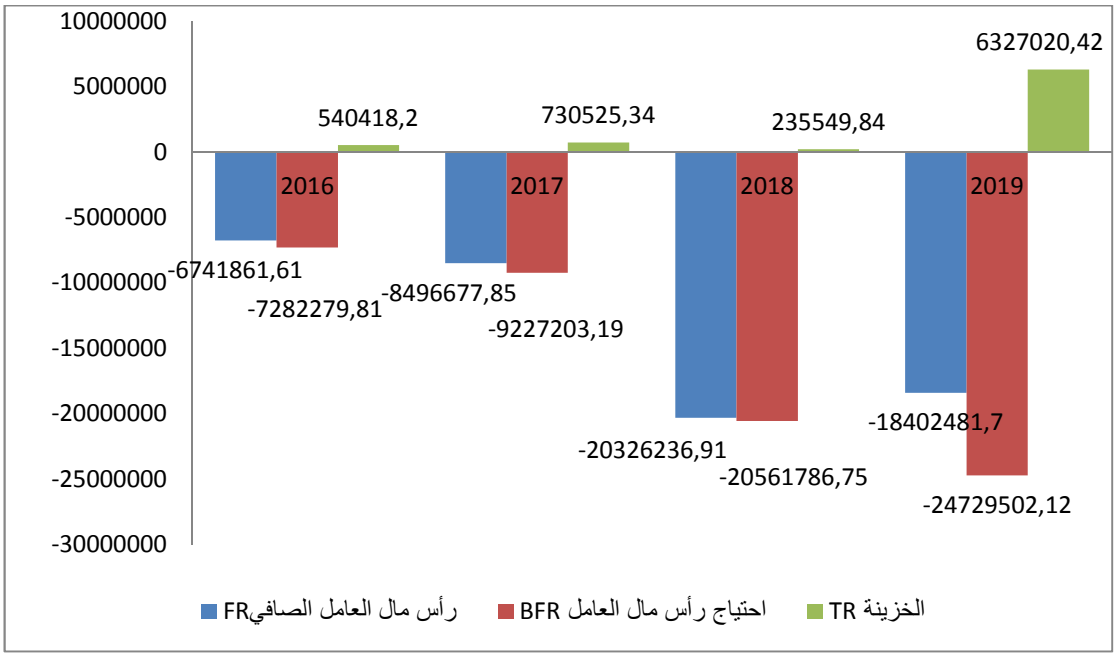

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

الفرع الثاني: النسب المالية الخاصة بالميزانية.

كما سبق وأن ذكرنا أن استخدام النسب المالية ليست الغاية منها التحليل المالي، بل أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي وتقييم الاستثمار و التمويل.

أولا :تقييم الأداء المالي عن طريق نسب التمويل و الاستقلالية المالية

سنحاول معرفة جهة تمويل المؤسسة ومدى لاستقلاليتها عن دائنيها

جدول رقم(4–4) يوضح حساب نسب الهيكل التمويلي.

البيان/السنوات	2016	2017	2018	2019
الأموال الدائم	27257205.1	19998936.06	(1737803.84)	(6712941.5)
الأصول غير المتداولة	33999066.71	28495613.91	18588433.07	11689540.2
نسبة التمويل الدائم	**0.8**	**0.7**	**0.09**	**0.57**
الأموال الخاصة	21555799.12	12576296.08	(9097148.84)	(16500708.50)
الأصول غير متداولة	33999066.71	28495613.91	18588433.07	11689540.20
نسبة التمويل الخاص	**0.63**	**0.44**	**−0.49**	**−1.41**
مجموع الأصول	39796147.12	34870238.99	27905571.42	33936463.52
مجموع الديون	18240348	22293942.91	37002720.26	50437172.02
نسبة الوفاء بالدين (المديونية)	**2.18**	**1.56**	**0.75**	**0.67**
الأموال الخاصة	21555799.12	12576296.08	(9097148.42)	(16500708.50)
مجموع الديون	18240.348	22293942.91	37002720.26	50437172.02

نسبة الاستقلالية المالية	**1.18**	**0.56**	**-0.25**	**-0.32**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للسنوات 2016-2017-2018-2019

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكننا تسجيل الملاحظات التالية :

بالنسبة لنسبة التمويل الدائم : نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم طيلة فترة الدراسة كانت نسبتها أقل من 1 و هي نسبة غير جيدة للمؤسسة لأن الاموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة ما يعني أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق الديون و بالتالي عدم وجود هامش أمان.

بالنسبة لنسبة التمويل الخاص: من خلال النتائج المحصل عليها نستنتج أن نسبة التمويل الذاتي أقل من الواحد في السنتين الأولى من الدراسة لتنخفض الى أقل من الصفر في سنتي 2018 و 2019، وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخارجية (د ق أ)، ومنه نستطيع القول أن المؤسسة في وضعية سيئة.

بالنسبة لنسبة الوفاء بالدين (المديونية) : نلاحظ أنه خلال سنة 2016 كانت هذه النسبة أكبر من 2 و هي نسبة جيدة تزيد من ثقة الدائنين اتجاه المؤسسة ولكنها انخفضت عن القيمة المرجعية خلال السنوات التالية و هي مؤشر على زيادة ديون المؤسسة و عدم قدرتها على تسديدها بحلول تاريخ استحقاقها مما يفقدها ثقة الدائنين .

بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية : نلاحظ أنه خلال سنة 2016 كانت نسبة الاستقلالية المالية أكبر من الواحد و هذا يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا و لا تعتمد على الديون بنسبة أكبر من التمويل الداخلي الا أنه خلال السنوات التالية (2017-2019) اصبحت هذه النسبة أقل من الواحد ما يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون بنسبة أكبر بدلا من أموالها الخاصة إذن فهي اصبحت غير مستقلة ماليا .

ثانيا : تقييم الأداء المالي عن طريق نسب السيولة

سنحاول معرفة حجم السيولة التي بحوزة المؤسسة وما مدى قدرتها على تغطية لالتزاماتها.

الجدول (4–5) يوضح حساب نسب السيولة

البيان/السنوات	2016	2017	2018	2019
الأصول المتداولة الخصوم المتداولة	579708.41 12538942.02	6374625.08 14871302.93	9317138.35 29643375.26	22246923.32 40649405.02
نسب التداول (سيولة العامة)	**0.46**	**0.43**	**0.31**	**0.54**
الأصول السريعة الخصوم متداولة	4283861.69 12538942.02	5775104.89 14871302.93	8540715.47 29643375.26	10171425.85 40649405.02
نسبة السيولة المختصرة	**0.34**	**0.38**	**0.28**	**0.25**
القيم الجاهزة الخصوم المتداولة	540418.20 12538942.02	730525.34 14871302.93	235549.84 29643375.26	6327020.42 40649405.02
نسبة السيولة السريعة	**0.043**	**0.049**	**0.007**	**0.155**

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على ميزانيات المالية المختصرة للسنوات2016–2017–2018–2019.

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه يمكننا ان نلاحظ ما يلي :

بالنسبة لنسبة التداول : نلاحظ أنه خلال فترة الدراسة (2016–2019) نسبة التداول كانت أصغر من 1 و هذا مؤشر غير جيد يدل على أن وضعية المؤسسة حرجة و هي لا تتمتع بالسيولة الكافية لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل ، و أن الأصول المتداولة لا تغطي الخصوم المتداولة .

بالنسبة لنسبة السيولة المختصرة : نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة طيلة فترة الدراسة كانت أقل من القيمة المرجعية فهي بعيدة كثيرا عن 0.8 و هي في انخفاض مستمر و هذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع تغطية جميع التزاماتها عن طريق قيمها المتداولة بقيمة ملائمة أي ليس لديها القدرة على سداد الديون المتداولة المفاجئة دون الاعتماد على مخزونات المؤسسة باعتبارها أقل سيولة .

بالنسبة لنسبة السيولة السريعة : نلاحظ أن هذه النسبة أقل من القيمة المرجعية طيلة فترة الدراسة ما يعني أن المؤسسة ليست لديها السيولة الكافية لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة فقط و هذا بسبب التزايد المستمر للديون قصيرة الأجل و تذبذب القيم الجاهزة .

ثالثا :تقييم الأداء المالي عن طريق نسب النشاط

تستخدم هذه النسب في قياس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها من خلال توزيع مواردها المالية.

جدول رقم(4–6):يوضح حساب نسب النشاط.

البيان /السنوات	2016	2017	2018	2019
رقم الأعمال	4283823.61	21350307.85	33949140.80	26533110.00
متوسط إجمالي الأصول	39796147.12	37333193.06	31387905.21	30921017.47
معدل دوران إجمالي الأصول	**0.1**	**0.57**	**1.08**	**0.85**
رقم الأعمال	428382361	21350307.85	33949140.80	26533110.00
متوسط الاصول الثابتة	33999066.71	31247340.31	23542023.49	15138986.64
معدل الدوران الأصول الثابتة	**0.12**	**0.69**	**1.44**	**1.75**
رقم الأعمال	4283823.61	21350307.85	33949140.80	26533110.00
متوسط أصول المتداولة	5797147.12	6085886.1	7845881.715	15782030.84

معـدل الـدوران الأصـول المتداولة	**0.74**	**3.5**	**4.32**	**1.68**

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الميزانيات المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج للسنوات 2016-2017-2018-2019

من خلال النتائج في الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

بالنسبة لمعدل دوران إجمالي الأصول : نلاحظ أن هذا المعدل كان في ارتفاع مستمر حتى سنة 2018 ليسجل أعلى معدل يفوق 1 ما يعني أن رقم الأعمال أكبر من متوسط اجمالي الأصول و هذا يدل على كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لزيادة نشاطها و ارتفاع مبيعاتها ليعود الى الانخفاض سنة2019 ما يعني أن رقم أعمال المؤسسة انخفض مجددا و بالتالي انخفاض نشاطها .

بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة : نلاحظ أن هذا المعدل كان في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة (2016-2019) ما يعني كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة لزيادة نشاطها (ايراداتها) .

بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة : نلاحظ أن هذا المعدل كان في ارتفاع مستمر ليصل الى اعلى نسبة سنة 2018 بـ (4.32 مرة) و هذا يدل على كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها المتداولة لزيادة المبيعات وبالتالي زيادة ايراداتها لتعود الى الانخفاض سنة 2019 و هذا راجع الى انخفاض في الكفاءة .

الفرع الثالث: تقييم أداء المالي من خلال القائمة الدخل

تستخدم قائمة الدخل للمعرفة قدرة المؤسسة لزيادة مردوديتها وأرباحها.

الجدول رقم(4–7):يوضح حساب نسب قائمة الدخل

البيان/ السنوات	2016	2017	2018	2019
هـامش الـربح الإجمالي	(2860748.27)	70951001.35	19847097.92	17462464.29
رقم الأعمال	7144571.88	21350307.85	33949140.80	26533110.00
معـدل هـامش الربح الإجمالي	**(0.40)**	**0.37**	**0.58**	**0.65**
القيمة المضافة	(6535248.94)	5004262.78	15691384.27	4663109.27
رقم الأعمال	4283823.61	2135030.85	33949140.80	26533110.00
معـدل القيمـة المضافة	**(1.52)**	**0.23**	**0.46**	**0.17**
النتيجة الصافية	/	/	/	/
رقم الأعمال				
معـدل النتيجـة الصافية	/	/	/	/

القيمة المضافة	(6535248.94)	5004262.78	15691384.27	4663109.27
إنتاج السنة المالية	4283823.61	21350307.8	33949140.80	15551764.00
معدل التكامل الاقتصادي	**(1.52)**	**0.23**	**0.46**	**0.29**
أعباء المستخدمين	8509364498	115273938.08	116812057.30	100136154.51
القيمة المضافة	(6535248.94)	5004262.78	15691384.27	4663109.27
معدل الأعباء المستخدمين	**(13.02)**	**23.03**	**7.44**	**27.47**
الضرائب والرسوم	383398.47	727069.88	890482.82	741022.19
القيمة المضافة	(6535248.94)	5004262.78	15691384.27	4663109.27
معدل الضرائب والرسوم	**(0.05)**	**0.14**	**0.05**	**0.15**
القيمة المضافة	(6535248.94)	5004262.78	15691384.27	4663109.27
إجمالي الأصول	39796147.12	34870238.99	27905571.42	33936463.52
إنتاجية الأصول	**(0.16)**	**0.14**	**0.56**	**0.13**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للسنوات **2016 -2017-2018-2019**

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الملاحظات التالية :

بالنسبة لمعدل هامش الربح الاجمالي: نلاحظ أنه خلال سنة 2016 كانت هذه النسبة سالبة و هذا غير جيد بالنسبة للمؤسسة ما يعني انعدم أرباحها و لكن نلاحظ أنه بدأ في الارتفاع تدريجيا خلال باقي السنوات و هذا مؤشر جيد يدل على زيادة مردودية المؤسسة و كفاءتها في تعظيم أرباحها التجارية من خلال التحكم في تكلفة المواد المستهلكة أو محاولة زيادة حصتها في السوق.

بالنسبة لمعدل القيمة المضافة : نلاحظ أن هذا المعدل خلال سنة 2016 كان سالبا و هذا غير جيد للمؤسسة غير أنه ارتفع خلال السنوات الموالية لكنه بقي أقل من القيمة المرجعية و هي 30 % ليبلغ أعلى قيمة له خلال سنة 2018 (0.46) و هو يفوق 30 % و هذا يدل على أن المؤسسة أصبحت لها قدرة جيدة على الاندماج في النشاط التجاري بما يوافق طبيعة نشاطها عكس سنة 2016 لأن هذا المعدل يعكس بنية الانتاج في المؤسسة خلال سنة 2019 عاد إلى الانخفاض مجددا .

بالنسبة لمعدل النتيجة الصافية : لا يمكن حساب هذا المعدل لأن نتيجتها الصافية سالبة طيلة السنوات الأربعة أي أن رقم أعمالها لا يحقق أرباح و أي عدم كفاءة المؤسسة .

بالنسبة لمعدل التكامل الاقتصادي : نلاحظ أنه كان سالبا سنة 2016 لأن القيمة المضافة سالبة و هذا غير جيد بالنسبة للمؤسسة أي عدم وجود تكامل اقتصادي ليرتفع خلال السنوات الموالية ليبلغ أعلى معدل سنة 2018 و لكنه بعيد عن القيمة المرجعية (1) و هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل معتبر على الخدمات المقدمة من الغير أي أنها تحقق تكاملا اقتصاديا ضعيفا .

بالنسبة لمعدل أعباء المستخدمين : نلاحظ أنه خلال سنة 2016 كان هذا المعدل سالب هذا لأن القيمة المضافة سالبة و بالتالي عدم قدرة القيمة المضافة للمؤسسة تغطية أو المساهمة في تغطية مصاريف المستخدمين و لكنها ارتفعت خلال السنوات الموالية (2017–2019) بنسب كبيرة و ذلك بسبب ارتفاع القيمة المضافة و مصاريف المستخدمين و هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على اليد العاملة في الانتاج بمعدل 23.03 % في 2017 لتنخفض النسبة في 2018 إلى 7.44% لتعود و ترتفع في 2019 إلى 27.47% و هي أعلى نسبة أي أن المؤسسة اعتمدت بأكبر معدل على اليد العامل سنة 2019.

بالنسبة لمعدل الضرائب و الرسوم : نلاحظ أنه خلال سنة 2016 كان هذ المعدل سالب لأن القيمة المضافة سالبة و بالتالي عدم قدرة القيمة المضافة للمؤسسة على تغطية أو المساهمة في تغطية الضرائب

و الرسوم و لكنه ارتفع خلال السنوات الموالية مع حدوث تذبذبات في قيمته و ذلك نتيجة الارتفاع في القيمة المضافة و تذبذب في قيمة الضرائب و الرسوم حيث اعتمدت المؤسسة على الضرائب و الرسوم بمعدلات توالت على النحو التالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة 14% – 5% و 15% .

بالنسبة لإنتاجية الأصول :نلاحظ أن هذا المعدل كان سالبا سنة 2016 ليرتفع في السنوات الموالية ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2018 ما يعني زيادة مردودية مجموع أصول المؤسسة و مساهمتها في نشاطها و بالتالي كفاءة جيدة للمؤسسة في استخدام أصولها لخلق قيمة مضافة خلال هذه السنة ، ليعود الى الانخفاض مجددا سنة 2019.

على العموم و من خلال هذه النسب المحققة يمكن القول أن أداء المؤسسة جيد خلال سنة 2018 ما يعني أنها أحسنت فيه التحكم في تكاليفها و زيادة مردوديتها ،عكس باقي سنوات الدراسة .حيث لاحظنا أن رقم أعمال المؤسسة في ارتفاع مستمر ليبلغ أعلى قيمة له خلال سنة 2018 بقيمة (33949140.80) ليعود الى الانخفاض مجددا خلال سنة 2019 إلى قيمة (26533110.00) ، كما سجلت المؤسسة خلال سنة 2016 قيمة مضافة سالبة (6535248.94 –) لتعود إلى الارتفاع خلال السنوات الموالية لتبلغ أعلى قيمة خلال 2018 بقيمة (18257756.53) لتعود الى الانخفاض سنة 2019 بقيمة (4663109.27) ، أمّا اجمالي فائض الاستغلال فنلاحظ أنه سالب طيلة السنوات الأربع و هذا راجع الزيادة الكبيرة في أعباء المستخدمين ، إضافة إلى أن المؤسسة سجلت نتيجة صافية سالبة طيلة الأربع سنوات.

الاقتراحات المناسبة تبعا لتقييم الأداء المالي بالاعتماد على المؤشرات و النسب المالية:

1- محاولة المؤسسة توفير السيولة من خلال التنازل عن بعض الاستثمارات حسب علاقتها المباشرة بنشاط المؤسسة و هذا يسمح لها بتوفير هامش الذي يمنحها القدرة على تسديد الديون قصيرة الأجل.
2- محاولة زيادة بعض السيولة في الخزينة عن طريق تحسين سرعة دوران المخزون من خلال تحسين سياسة التوزيع لديها و كل ما يتعلق بتصريف المخزونات و هذا للاحتفاظ بالسيولة الكافية في الخزينة لمواجهة سداد الديون قصيرة الأجل المفاجئة باستخدام الفائض منها.
3- محاولة تسديد جزء من الديون قصيرة الأجل من خلال السيولة الفائضة في الخزينة .
4- محاولة تحسين كفاءة التشغيل لدى المؤسسة و الحرص على رفع كفاءة التحكم في التكاليف بغية تعظيم الأرباح و بالتالي تحسين المردودية و الربحية .

5- محاولة التسيير الحسن لموارد المؤسسة و استخداماتها في الموجودات بما يوافق و يتماثل مع طبيعة النشاط .

6- ضرورة الحرص على تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اعتباره إجراء تسييري يجب القيام به بصفة مستمرة لأجل معرفة وضعيتها المالية .

7- يجب على المؤسسة محاولة الاعتماد على الرفع من التمويل الداخلي الخاص بها من خلال الرفع من قيمة مجموع الأموال الخاصة حسب الاجراءات الأقل تكلفة و هذا بعد تقييم كل من هذه الإجراءات.

8- يجب على المؤسسة استغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطاتها بعد تجاوز الاختلالات الموجودة و محاولة القضاء عليها و بالتالي توفير فرص جديدة للاستثمار تمنحها القدرة على رفع من الربحية و المردودية .

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل المخصص للجانب التطبيقي لدراستنا، والذي حاولنا إسقاط الجانب النظري على الديوان الوطني للتطهير – وحدة سعيدة – وذلك استنادا إلى الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف المؤسسة حيث قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2016، 2017، 2018 ،2019 والتي على أساسها قمنا بتطبيق أساليب التحليل المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وهذا ما أمكننا من استنتاج أن الوضعية المالية للمؤسسة جد متدهورة خاصة خلال السنوات الأخيرة مقارنة بسنة 2016 كما قمنا بحساب النسب الخاصة بجدول حسابات النتائج و وجدنا أن سنة 2018 هي السنة الجيدة للمؤسسة بالمقارنة مع السنوات الأخرى .

كما استنتجنا أن للمؤشرات و النسب المالية دور فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف لديها و بالتالي الرقابة عليها من خلال معرفة الانحرافات وتصحيحها.

خاتمة عامــة

خاتمة عامة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، حاولنا معرفة أهم الأساليب التي تساهم في التسيير الكفء للمؤسسة الاقتصادية وهذا بإعطاء صورة واضحة عنه، فتقييم الأداء يعتبر تقنية ووسيلة ناجعة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة وهو يبين أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع وهذا ما رأيناه من خلال الدراسة التطبيقية على الديوان الوطني للتطهير ONA من أجل الوصول إلى نتائج تقيم الوضعية الفعلية للمؤسسة، ثم تحديد نقاط القوة والعمل على المحافظة عليها والسعي لتحسينها ونقاط الضعف والعمل على معالجتها في إطار برنامج مستقبلي تسير عليه المؤسسة في اتخاذ قراراتها وهذا بناءا على دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة .

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة إضافة إلى الخروج بالنتائج التالية :

نتائج الجانب النظري :

- تعد عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية بالغة الأهمية لمعرفة مدى تحقق النتائج وفق الأهداف المسطرة. كما تهدف المؤسسة من خلال قيامها بعملية تقييم الأداء الى التحقق من الاستخدام الأمثل لمواردها المختلفة و معرفة نقاط القوة و نقاط الضعف (و هذا ما يحقق الفرضية الأولى).
- يرتكز المحلل المالي في عملية تقييم الأداء المالي بصفة عامة على المعلومات المتأتية من القوائم المالية .كما أن مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية من أهم الأدوات المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة، والقرارات المتخذة عن نتائجها مبنية على معلومات دقيقة مما يؤكد أهميتها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة .(و هذا ما يحقق الفرضية الثانية).

نتائج الجانب التطبيقي :

من خلال الدراسة التي قمنا بها في الديوان الوطني للتطهير استنتاجنا بعض النتائج و هي:

- رأس مال العامل الصافي سالب، ما يدل على عدم تحقق التوازن المالي للمؤسسة، ما يعني عدم وجود هامش أمان لتغطية احتياجاتها قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها.
- رأس مال العامل الخاص سالب ما يعني الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة، و بالتالي فإن المؤسسة تحتاج الى الخصوم غير المتداولة .

- الخزينة موجبة ما يعني أن المؤسسة قامت بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب و تحسين وضعيتها المالية للوصول الى الأهداف المسطرة .
- من خلال نسب التمويل والاستقلالية المالية تبين أن المؤسسة تعتمد على الديون بنسبة أكبر بدلا من أموالها الخاصة في تغطية أصولها الثابتة ما يعني عدم تمتعها بالاستقلالية المالية خاصة خلال الفترة (2017-2019) مقارنة بسنة 2016.
- من خلال نسب السيولة تبين لنا أن المؤسسة ليست لديها السيولة الكافية لتسديد ديونها قصيرة الأجل المفاجئة .
- من خلال نسب النشاط تبين لنا كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها للرفع من نشاطها و زيادة مردوديتها خاصة خلال سنة 2018.
- من خلال نسب جدول حسابات النتائج تبين لنا أن النتيجة الصافية للمؤسسة سالبة ما يعني أن مردوديتها ضعيفة و غير قادرة على تحقيق أرباح ، إضافة إلى أنها لا تحقق تكاملا اقتصاديا وتعتمد بشكل معتبر على الخدمات المقدمة من الغير، كما أنه لها أيضا قدرة على الاندماج في النشاط التجاري ، أيضا المؤسسة اعتمدت بأكبر معدل من اليد العاملة خلال سنة 2019 ، كما أنه لها كفاءة جيدة في استخدام أصولها لخلق قيمة مضافة خاصة خلال سنة 2018.

و في الأخير نستنتج أن وضعية المالية لديوان الوطني للتطهير غير جيدة عموما خاصة خلال سنة 2016 لتبدأ في التحسن في السنوات الموالية 2017 و 2018 لتعود الى التراجع في 2019 لذلك يجب على المسيرين الوقوف على هذه التذبذبات وإعادة تصليحها .

الاقتراحات :

- محاولة المؤسسة توفير السيولة من خلال التنازل عن بعض الاستثمارات حسب علاقتها المباشرة بنشاط المؤسسة و هذا يسمح لها بتوفير هامش أمان الذي يمنحها القدرة على تسديد الديون قصيرة الأجل.
- محاولة زيادة بعض السيولة في الخزينة عن طريق تحسين سرعة دوران المخزون من خلال تحسين سياسة التوزيع لديها و كل ما يتعلق بتصريف المخزونات. و هذا للاحتفاظ بالسيولة الكافية في الخزينة لمواجهة سداد الديون قصيرة الأجل المفاجئة باستخدام الفائض منها .
- تسديد جزء من د ق أ من خلال السيولة الفائضة في الخزينة و هذا لاسترجاع استقلاليتها المالية.

- محاولة تحسين كفاءة التشغيل لدى المؤسسة و الحرص على رفع كفاءة التحكم في التكاليف بغية تعظيم الأرباح و بالتالي تحسين المردودية و الربحية .
- محاولة التسيير الحسن لموارد المؤسسة و استخداماتها في الموجودات بما يوافق و يتماثل مع طبيعة النشاط.
- ضرورة الحرص على تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اعتباره إجراء تسييري يجب القيام به بصفة مستمرة لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- يجب على المؤسسة محاولة الاعتماد على الرفع من التمويل الداخلي الخاص بها من خلال الرفع من قيمة مجموع الأموال الخاصة حسب الاجراءات الأقل تكلفة و هذا بعد تقييم كل من هذه الإجراءات .
- يجب على المؤسسة استغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطاتها بعد تجاوز الاختلالات الموجودة و محاولة القضاء عليها و بالتالي توفير فرص جديدة للاستثمار تمنحها القدرة على رفع من الربحية و المردودية .

قائمة المصادر و المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

-أولا : الكتب

1- أحمد محمد غنيم ،الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء ،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، جمهورية مصر العربية-منصورة-برج السفلية ،بدون طبعة ،2016 .

2- أحمد محمود عمارة، دراسات الجدوى و قرار الاستثمار، بدون الطبعة، دار النهضة العربية ،القاهرة (مصر)،2003 .

3- أسامة عبد الخالق الأنصاري ،الادارة المالية ، النشر و التوزيع الالكتروني للكتب العربية ، دون طبعة ، دون سنة نشر.

4- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن،2006.

5- خالد عبد الرحيم الهيتي، إدارة الموارد البشرية :مدخل استراتيجي. دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن)،1999.

6- خميستي شيحة ، التسيير المالي للمؤسسة (دروس و تمارين محلولة) ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 .

7- رافدة الحريري ،اتجاهات حديثة في ادارة الموارد البشرية، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان(الأردن) ،2014.

8- سعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات والرهانات ، دار المريخ ، الرياض ،2000.

9- شحاتة السيد شحاتة ،التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفق لمعايير المحاسبية الدولية ،دار التعليم الجامعي، لإسكندرية (مصر)، 2018.

10- شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012 .

11- شوام بوشامة ، تقييم و اختبار الاستثمارات ، دار الغرب للنشر ،بدون سنة نشر، 2003 .

12- عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر ، 2006 .

13- عبد العزيز النجار ، أساسيات الإدارة المالية ، الناشر المكتب العربي ،اسكندرية (مصر)، 2007.

14- عبد المعطي أرشيد ، الدكتور حسني علي خربوش، أساسيات الإدارة المالية ،دار زهران للنشر ،بدون سنة نشر.

15- عبدالله حسن جواد ،إدارة و تقييم الأداء ،الطبعة الأولى ،الجنادرية للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ،2018.
16- علي خلف الله و البروفيسور وليد ناجي ،التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات ، مركز الكتاب الأكاديمي ،عمان (الأردن)، الطبعة الأولى ، 2015.
17- علي خلف عبدالله ، وليد ناجي الحيالي ،التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات ،الطبعة الاولى مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان (الاردن) ،2015 .
18- فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، بدون دار النشر ، الطبعة الأولى ، 2008.
19- لطرش وليد ،عياد السعدي ،الادارة المالية الحديثة –مدخل لتحليل القوائم المالية الحديثة حسب النظام المحاسبي المالي SCF، دار النشر جيطلي ، برج بوعريريج (الجزائر) ، 2017.
20- مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان (الاردن) ،2007.
21- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية ، دار حامد للنشر والتوزيع عمان (الأردن)، 2015،الطبعة الثالثة.
22-محمد صالح حناوي ، الدكتورة نهال فريد مصطفى ، إدارة المالية التحليل مالي للمشروعات الاعمال ،دار الفتح لتجليد الفني ، مكتب جامعي الحديث ،إسكندرية (مصر)، 2008.
23- محمد عبد السلام ، الاسس العلمية الحديثة في تنظيم و إدارة الأعمال ، الجزء الثاني ،الطبعة الأولى ،دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،2013.
24-محمد فدرى حسن ، ادارة الأداء المتميز ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية(مصر) ،2015.
25-محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان(الأردن)، 2010.
26- مصطفى يوسف ،ادارة الأداء ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ، 2018.
27-مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ،2006 .
28- منير شاكر محمد ولآخرون ،التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ،دار وائل للنشر ،عمان (الأردن)، الطبعة الثانية ، 2005.
29-ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية ،دار المحمدية ،بدون سنة النشر ،الجزائر.

30- نصر حمود مزنان فهد ، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان (الاردن)، 2009 .
31- هيثم محمد الزغبي ،الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ،دار الفكر ، عمان ، 2000.
32- وليد ناجي الحيالي ، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية ،من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2007.
33- يزيد تقرارت، محاسبة التكاليف ودورها في تقييم الأداء، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان (الأردن)،الطبعة الأولى،2018.

ثانيا: المذكرات و الأطروحات

1- احمد غازي الطاهر ، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية "دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية" ، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، جامعة آل البيت – كلية إدارة المال و الأعمال قسم المحاسبة – ، الأردن ، 2015 .
2- بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات(2005-2008) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص: مالية مؤسسة ، جامعة بومرداس ، 2009.
3- بن مالك عمار ،المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء –دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،تخصص: إدارة مالية ،جامعة متنوري قسنطينة ،سنة 2010-2011،ص95.
4- بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي –دراسة حالة مجمع صيدال ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال و المالية ،جامعة المدية ،سنة 2017.
5- بوطغان حنان ، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة الشركة الوطنية للبترو كيمياءENIP، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات ، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة – ، 2007.
6- توفيق سميح محمد الاغوات ،دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، الرسالة مقدمة لاستكمال المتطلبات للحصول على درجة عليا في الماجستير في المحاسبة ،جامعة الإسراء، عمان (الاردن) ،2015.

7- خلفات دنيال ، دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة قياسية وتحليلية لمؤسسة دانون، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير ، تخصص: مالية ومحاسبة ،جامعة الأغواط ،2016.

8- دادن عبد الغني ،قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإرساء المبكر باستعمال المحاكاة المالية –حالتي بورصتي الجزائر و باريس– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2007.

9- رزقي محمد، تحليل تأثير رأس مال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة –دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الجزائرية –،أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في علوم الاقتصادية ،تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر –بسكرة –، 2018.

10- زاهر صبحي بشناق ،تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية – دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين ،رسالة مقدمة لحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية –غزة ،كلية التجارة ،2011.

11- عادل عشي ،الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :قياس و تقييم –دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة (2000–2002) ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2002 .

12- عبد القادر هاملي ، أثر الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري –،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،تخصص: إدارة الموارد البشرية، جامعة ابي بكر بقايد، جامعة تلمسان ، 2017.

13- عقبي حمزة ،انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ،تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2017.

14- فراس محمود الدعجة ،أثر التطوير التنظيمي في تحسين الأداء المؤسسي –دراسة ميدانية لدى الجهات المشاركة في جائزة الملك عبدالله الثاني – لتميز الأداء الحكومي و الشفافية – أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال ، جامعة ابي بكر بلقايد– تلمسان–، 2016.

15- فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي و المحاسبي في شركات الاتصال و تكنولوجيا المعلومات في دول الكويت، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في المحاسبة، جامعة آل البيت كلية إدارة المال والأعمال، 2017.

16- لعشاعشي مصطفى، مرتكزات تطبيق ادارة الجودة الشاملة وانعكاساتها على أداء المؤسسات الصناعية :دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الإسمنت بولاية سعيدة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم تسير ،تخصص: مالية دولية ،جامعة تلمسان ،2018 .

17- محمد الشريف الأمين ،أثر آليات الحوكمة على أداء المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة المؤسسات الجزائرية– ،أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص حوكمة المنظمات ،جامعة سعيدة ،2017.

18- مشعل جهز المطيري ،تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في المحاسبة ،كلية الأعمال– جامعة الشرق الأوسط –،2011 .

19- معتصم أيمن محمود الحلو ، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية "دراسة تحليلية على المصارف الاسلامية الفلسطينية" ،مذكرة لاستكمال متطلبات شهدة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الاسلامية غزة (فلسطين) ،2016 .

20- يمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها –دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة –العلمة –سطيف ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية تخصص إدارة أعمال ، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، 2009.

ثالثا :المجلات و الجرائد

1- الهام يحياوي ، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الانتاجي الصناعية الجزائرية ، دراسة ميدانية بشركة الاسمنت (عين التوتة) باتنة ، مجلة الباحث ، عدد الخامس ،ورقلة ،2007.

2- عبد الرحمن محمد سليمان رشوان ، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ،غزة ،كلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا –غزة ، المجلد 5،العدد2، 2018.

3- عادل علي باكر الماحي أبو الجود ،دور النسب المالية في اتخاد القرارات الاستثمارية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية ،المجلد 06 ،العدد03،ديسمبر 2019.

4- محمود عزت ،أستاذ أيمن هشام ،دور التحليل المالي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد التسع والاربعون، 2016.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد19 ، الصادر بتاريخ 28 ربيع الأول 1430 الموافق ل 25 مارس2009، السنة 46.

رابعا :المطبوعات و المحاضرات

1- خري عبد الناصر ،محاضرات في مقياس مالية المؤسسة ، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية ، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، 2009 .

2- رفافة ابراهيم ،مطبوعة في مالية المؤسسة، مقدمة للطلبة السنة الثانية مالية ومحاسبة ،قسم علوم التسيير ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ، سنة 2017.

3- ساجي فاطمة ،مطبوعة في مقياس التحليل المالي لطلبة السنة الثالثة ، تخصص إدارة مالية و مالية التأمينات و البنوك ،جامعة ابن خلدون –تيارت- ،2017 .

4- نزعي فاطمة الزهراء ، محاضرات في مقياس التحليل المالي ،جامعة سعيدة ، سنة 2018/2017.

خامسا : الملتقيات و المؤتمرات

1- نذير نصر الدين و شملال أيوب ،مداخلة بعنوان لوحة القيادة كأداء لتقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية ، المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع ، جامعة البليدة، 2،25أفريل 2017.

2- مداني بن بالغيث ، عبد القادر دشاش ، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية ،انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على تشخيص المالي للمؤسسة – دراسة حالة مطاحن الواحات ، تخصص: مالية الأسواق و مالية المؤسسة ، جامعة ورقلة ، سنة 13-14 ديسمبر 2011.

2-المراجع باللغة الأجنبية :

1- Josette Peyrard.Analysa Financiere.8etidtoin .Vuitbert. Paris.

2- SERGE EVAERT ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINACIERS, Méthodes et cas, eyrolles paris, 1992, chap9.

قائمة الملاحق